الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام
LEB/97/040
38A

وسيل عيس

المحور الثاني : واقع القطاعات الرئيسية وامكاناتها

القسم الاول : واقع قطاعات النشاط الاقتصادي

مقدمة :

بلغ النمو العام للاقتصاد اللبناني وتائر مرتفعة في السنوات الاخيرة التي سبقت بداية الاحداث اللبنانية في سنة ١٩٧٥. إلا ان التحليل العلمي والدقيق لبنية الاقتصاد اللبناني، يبين بكل وضوح ، ان النسب المرتفعة لهذا النمو، لم تكن من النتائج الايجابية المشتركة للنشاط الاقتصادي العام والقطاعي لكل المرافق الاقتصادية ، والمساهمة الفعالة لكل القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية اللبنانية. بل جاءت نتيجة تخطي المستويات الايجابية المرتفعة التي سجلتها بعض القطاعات الاقتصادية والمناطق، للنقص الحاصل في القطاعات الاقتصادية الاخرى والمناطق الجغرافية الاخرى.

ولم تبدل الحوادث في لبنان من هذا المنحى الذي اتخذه الاقتصاد اللبناني على صعيدي القطاعات والمناطق، بل جعلته اكثر عمقاً ، مما جعل هذه القطاعات غير قادرة على تأمين فرص العمل لليد العاملة اللبنانية التي تظهر تباعاً في سوق العمل، والموضوع المطروح هو دراسة هذا الواقع الذي يميز قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان، إن على الصعيد الزراعي، او على الصعيد الصناعي وفي مجال الخدمات.

—

١- واقع قطاع الزراعة في لبنان :

ستتم دراسة واقع قطاع الزراعة في لبنان انطلاقاً من بنيته الانتاجية، ومن اظهار دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ومن دراسة اسباب بطء تطور الناتج الزراعي اللبناني. ثم سنتناول اسس السياسة الزراعية المطلوبة لتحديث القطاع

الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني. مما يؤدي الى ايجاد فرص عمل جديدة. وتثبيت المزارع في ارضه.

أ- السنة الانتاجية :

لا يقتصر القطاع الزراعي اللبناني على الانتاج النباتي فقط، بل يشمل الانتاج الحيواني والصيد والاسماك والغابات. ويعطينا الجدول الاول صورة واضحة عن وضع اهم المنتجات الزراعية اللبنانية سنة ١٩٧٠ ، وسنة ١٩٨٠. وآفاقها المستقبلية سنة ٢٠٠٠، التي تعتبر واقعية، ويمكن تحقيقها شرط توفر جهد مشترك وتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام. ويجب ان نميز بين فئتين من السلع .

- فئة السلع التي يمكن انتاجها باسعار تنافسية، لأن لبنان يتميز بافضلية على الصعيد الطبيعي والبشري ، المناخي والتقني. تشمل هذه الفئة الفاكهة والخضار والبطاطا والازدهار . ويمكن اضافة انتاج البذار ونبات الزينة وغيرها في المستقبل. ان اهداف الانتاج المتوقع يمكن تحقيقها شرط تأمين الشروط الملائمة والوسائل الفعالة لذلك .

- فئة الانتاج الزراعي التي تعاني من مشكلات نمو ويتطلب نجاحها مستقبلياً تدخل ودعم القطاع العام. وبالفعل فإن انتاج القرنيات والنباتات الصناعية، كالتبغ والشمندر السكري، والحرير، ودوار الشمس ، والنباتات الاخرى الزيتية، لا يمكن له ان يزداد بشكل ملحوظ دون تدخل الدولة.

الجدول الاول

المساحة المزروعة، انتاج ومردود أهم فئات السلع الزراعية اللبنانية

فئات السلع	١٩٧٠			١٩٨٠			٢٠٠٠		
	مساحة ١٠٠٠ هكتار	انتاج ١٠٠٠ طن	مردود طن/هكتار	مساحة ١٠٠٠ هكتار	انتاج ١٠٠٠ طن	مردود طن/هكتار	مساحة ١٠٠٠ هكتار	انتاج ١٠٠٠ طن	مردود طن/هكتار
حبوب	٥٦.٣	٥١.١	.٩	٤٩	٦٣	١.٣	٤٢	٩٠	٢.١
قرنيات	٦.٧	٦.٠	.٩	٧	٧	١	١٥	٢٩	١.٩
بطاطا	٨.٩	٩٣.٢	١٠.٥	٩	١٢٠	١٣.٣	١١	٢٦٥	٢٠.٠
خضار	٢٢.١	٢٧١.٥	١٢.٣	٢٤	٣٢٥	١٣.٥	٤١	٨٣٢	٢٠.٣
حمضيات	١١.٨	٢٧١.٨	٢٣.٠	١٢	٣٥٠	٢٩.٢	١٤	٤٩٠	٣٥ .
زيتون	٢٧	٤٥	١.٨	٣٠	٤٠	١.٣	٣٧	٩٢.٥	٢.٥
فاكهة اخرى	٤٢.٨	٢٩٥.٦	٦.٩	٤٧	٤٠٠	٨.٥	٦٦	١٠٥٦	١٦٠٠
شمندر سكري	٢.١	١٠٠.٤	٤٧.٨	٠.٦	٣٠	٥٠	٤	٢٤٠	٦٠٠٠
تبغ	٨.١	٧.٢	.٩	٥	٥	١	٦.٥	١٢	١.٨
دوّار الشمس	٤.١	١.٦	.٤	–	–	–	–	–	–
فستق	٣.٣	٣.٨	١.٢	٤.٤	٤	١	٦	١٠	١.٦
نبات علفي	٥.٩	١٧.٩	٣.٠	٦.٣	١٦	٢.٥	١٨.٢	٥٧	٣.١

المراجع :

١- واقع الاقتصاد في لبنان، عبده يبرودي مركز الدراسات الاستراتيجية من اجل السلام ١٩٨٧ .

٢- Ministére de l´Agriculture. Programme de développment agricole. Objectif et stratégie à long terme, Projet P.N.U.D/ F.A.O. 79. 013. par G.W. Henk juin 1980.

ويظهر لنا هذا الجدول ايضاً اهمية تنمية الاثمار الاخرى، اي العنب والتفاح والعجويات ، بالاضافة الى الخضار والقرنيات واللوزيات. ان توقعات تنمية الانتاج يمكن بلوغها بالتحسين النوعي، وبالتشميرات المطلوبة، بزيادة متوسط المردود. اما المساحة المزروعة الاجمالية ، ولو ظلت هي نفسها في المستقبل. فمن الضروري تأمين زيادة كبيرة في النسبة المروية منها. كما يمكن توقع زيادات بنسبة خمسين في المئة وحتى الضعفين، شرط تحسن الوسائل الزراعية، وانتشار التقنيات الحديثة، من زراعة محمية (في بيوت النايلون)، وانظمة ري ملائمة ، ودورة زراعية علمية، وبذار مؤصلة.

ويعكس لنا الجدول الثاني توزيع الاهمية النسبية لفئات الانتاج الزراعي من نباتي وحيواني لسنة ١٩٩٢ ، بالنسبة الى تقديرات قيمة الانتاج الزراعي لهذه السنة. ولا يزال هذا التوزيع مستقراً منذ بضع سنوات بنسبة تقارب الثلثين للانتاج النباتي والثلث للانتاج الحيواني. وبالفعل فقد شكل الانتاج النباتي نسبة ٥٤ ، ٦٥٪ من اجمالي الانتاج الزراعي ، وبلغت حصة الانتاج الحيواني نسبة ٤٦ ، ٣٤٪ من هذا الاجمالي . وقد بقيت زراعة الاشجار المثمرة على مدى سنوات، مصدر الدخل الرئيسي للمزارع. وتحتل الحمضيات المرتبة الاولى بينها. ويليها التفاح والعنب والموز والاشجار الاخرى. وتأتي بعدها زراعات الخضار والازهار. اما الزراعات الصناعية، فتحتل المرتبة الثالثة ، ولا سيما زراعة الزيتون . مع الاشارة الى ان استئناف زراعة الشمندر السكري في العام ١٩٩٢ سيؤمن في المستقبل مداخيل ثابتة للمزارع. واحتلت زراعة النباتات الكبيرة المرتبة الرابعة. اما بالنسبة للانتاج الحيواني، فقد احتل انتاج الطيور والدواجن والبيض المرتبة الاولى، ويأتي بعده انتاج الحليب والالبان واللحوم والاسماك والعسل.

يعاني الانتاج الحيواني من صعوبات كثيرة باستثناء الطيور الداجنة والبيض. ويتطلب هذا الانتاج، وبشكل خاص الابقار، الانتاج العلفي الذي يبقى

محدوداً جداً، وهذا ما ادى الى اتجاه انخفاضي في عدد الابقار ما قبل الحرب. وقد تاثر هذا القطاع كثيراً بالاحداث التي بدأت عام ١٩٧٥، والتي ترجمت بانخفاض كبير في الاعداد.

ان الانتاج الحيواني له دور كبير في الاقتصاد الزراعي اللبناني وعلى صعيد الاستثمار الزراعي، لانه يؤدي الى خفض عجز الميزان التجاري . وتنويع الانتاج الزراعي الذي يتميز حتى الآن بالسلع الخاضعة للتقلبات الفصلية والسنوية، وتحسين مساحات كبيرة من المراعي والتعاريج المهملة، وتكوين مصدر ثابت للدخل. ومن الضروري تأمين شروط ملائمة للانتاج العلفي الذي يمكن من تأمين النجاح الاقتصادي للتنمية الحيوانية،ويجب التركيز على افضل انواع الابقار الحلوب المؤصلة لتنمية انتاج الحليب ومشتقاته من لحوم وعجول وغيرها، وذلك لاسباب اقتصادية- اجتماعية . وتجدر الاشارة الى الاهمية المحدودة للصيد البحري الذي يبلغ حوالي ٦٠٠٠ طن سنوياً ، مع الحاجة الى استيراد الكمية نفسها من الخارج، ويتميز الصيد البحري بالطابع الحرفي التقليدي لبنية وحدات الصيد وتجهيزاتها ووسائل تصريفها. ان تطوير قطاع الصيد والادارة الاقتصادية للمياه الاقليمية، يمكنان من تحسين نوعية الاسماك ، وزيادة حجم الصيد الى عشرة آلاف طن حسب تقديرات الخبراء. بالاضافة الى امكانية تنمية الانتاج في المياه الحلوة لبعض اصناف الاسماك.

جدول رقم ٢

الاهمية النسبية لفئات الانتاج الزراعي سنة ١٩٩٢

فئات الانتاج	٪	فئات الانتاج	٪
* الانتاج النباتي			
*النباتات الكبيرة		*النباتات الصناعية	
- النجيليات ذات الحبوب	٪١٠٤٨	- زيتون	١٠٠٣٣
- القرنيات ذات الحبوب	١٠٠	-تبغ	١٠٩٠
-بطاطا	٥٠٦	- شمندر سكري	٠٥٠
- بصل	٠٠٥١	اجمالي النباتات الصناعية	١١٠٧٣
- ثوم	٠٠٢٥	خضار وازهار	١٣٠٨٣
- فستق عبيد	٠٠٠٥	انتاج حرجي	٠٠٦٩
		زراعات ممنوعة	٠٠٠٩
اجمالي النباتات الكبيرة	٧٠٤٦	اجمالي الانتاج النباتي	٦٥٠٥٤
* الاشجار المثمرة		* الانتاج الحيواني	
- حمضيات	٩٠٦٢	- طيور، دواجن وبيض	١٥٠٧٥
- تفاح	٥٠٢٨	- حليب والبان	١٢٠٢٤
- عنب	٤٠٧٤	- لحوم واسماك	٥٠٨٥
- موز	١٠١٩	- انتاج نحلي	٠٠٦٢
- فاكهة اخرى	١٠٠٩١		
اجمالي الأشجار المثمرة	٣١٠٧٤	اجمالي الانتاج الحيواني	٣٤٠٤٦
		الانتاج الزراعي الاجمالي	١٠٠

المصدر : اعد هذا الجدول بالاستناد الى تقرير المصرف المركزي للاعوام ١٩٩٠ -١٩٩١ -١٩٩٢.

ب- دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني :

تشكل الزراعة احد القطاعات الضرورية للاقتصاد اللبناني. انها تكون مصدر دخل كلي، او جزئي ، لحوالي ١٢٥ الف مشتغل في الزراعة، كما ان الانتاج الزراعي يساهم في الدخل الوطني. وفي تدعيم حركة الصادرات اللبنانية. وتخفيف مدى الاعتماد على المستوردات .

ويعد القطاع الزراعي مهماً جداً بسبب مساهمته في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. ومن المهم الاشارة اليوم الى الاهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في مجال تحقيق الامن الغذائي، وتأمين استمرارية تموين الاسواق اللبنانية بالمواد الغذائية.

لم يحدث اي تغيير هام خلال الفترة الزمنية الواقعة بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٨٢ في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي القائم، فقد بقيت هذه المساهمة تقريباً على حالها . وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي اللبناني في الناتج المحلي القائم بنسبة ٩ . ١١٪ سنة ١٩٦٤، و٢ . ٩٪ سنة ١٩٧٤، و٢ . ٩٪ سنة ١٩٨٢ (١). اما في سنة ١٩٩٠ فاصبحت تلك النسبة ٢ . ٧٪ حسب تقرير البنك الدولي، اما التقارير العائدة للدكتور رياض سعاده فقد ذكرت بأن تلك النسبة كانت في حدود ٨٥ . ٢٣٪ سنة ١٩٩٠ و ٨٣ . ١٨٪ سنة ١٩٩١.

وبلغت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي ٥٥٪ من اجمالي اليد العاملة لسنة ١٩٦٤ ، وتقلصت الى ٩ . ١٨٪ سنة ١٩٧٠ ، والى ١٥٪ سنة ١٩٨٢ .(٢) ثم هبطت تلك النسبة الى ١٢٪ سنة ١٩٨٥، والى ٨٪ سنة ١٩٩١.

وبعد ان كانت اليد العاملة في الزراعة حوالي ٢٠٠ الف في سنة ١٩٦٠ ، اصبحت ٧٠ الف سنة ١٩٩١.

اما السكان الذين يعيشون من الحيازات الزراعية، فقد بلغ عددهم ٤٨٧ الف سنة ١٩٧٠، ثم اصبح ٢٣٠ الف سنة ١٩٩١ .(٣)

وعلى صعيد مساهمة الزراعة في الميزان التجاري، اظهر تقرير اعدته غرفة التجارة والصناعة في بيروت عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، على اثر حرب الخليج الثانيه، ان الصادرات الزراعية الشهرية تراجعت بنسبة ١ . ٥٣٪ . وفي حين كانت تبلغ قيمتها الشهرية اكثر من ملياري ليرة لبنانية في العام ١٩٨٩، تدنت في العام ١٩٩٠ الى اقل من ٩٣٨ مليون ل.ل. وبعدما كانت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات اللبنانية اكثر من ٢١٪ سنة ١٩٨٩، تدنت هذه النسبة في العام ١٩٩٠ الى اقل من ١٢٪، اما في عام ١٩٩٤ فقدرت صادرات لبنان من المنتجات الزراعية بقيمة ١٧٦ مليون ليرة لبنانية ، بينما استورد منتجات زراعية بقيمة ٨ . ٧٩٣ مليون ليرة لبنانية (٤).

بالاضافة الى ذلك ، فإن الانتاج الزراعي لا يؤمن الحد الادنى من متطلبات الامن الغذائي. يعطي الجدول الثالث، الناتج عن مقارنة الطلب والانتاج في لبنان. فكرة واضحة عن تطور معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية الزراعية بين سنة ١٩٧٠. وسنة ١٩٨٠ ولتوقعات لسنة ٢٠٠٠. وبحسب توقعات منظمة الاغذية والزراعة الدولية فإن نسبة التموين الذاتي بالحبوب والسكر والحليب واللحوم، اي العناصر الضرورية لتغذية السكان، التي كانت حوالي ١٥٪ بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٤، ستكون حوالي ١٠٪ سنة ٢٠٠٠. اما بالنسبة للفاكهة والخضار وانتاج الدواجن والبيض، فإن بعض الاكتفاء الذاتي وحتى الفائض قد يتحقق. وبشكل اجمالي فإن معدل التموين الذاتي بالسلع الزراعية الذي ناهز ٣٠٪ بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٤، لن يتخطى ٢٠٪ سنة ٢٠٠٠ .(٥) واذا اخذنا في الاعتبار حركة الهجرة الريفية المتسارعة ، والاتجاه نحو الانخفاض السريع لإفضل الاراضي الزراعية بسبب التطور المُدُني وحركة التصنيع، فإن الموضوع سيطرح بكل جدية، بحيث سيتم التساؤل اذا كانت الزراعة اللبنانية ستتحول الى قطاع هامشي مقابل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، اللذين سيسيران نحو مزيد من الازدهار في حال استتباب الاوضاع الامنية كلياً. وقد تبين بأن اتجاهات التنمية الاقتصادية

الجدول الثالث

تطور معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الرئيسية

بين السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠و ٢٠٠٠

السلع الزراعية	١٩٧٠ ٪	١٩٨٠ ٪	٢٠٠٠ ٪
قمح	١٣,٣	١٢,٧	١١,٠
قرنيات	٤٥,٥	٤٧,٦	٩٣,٥
سكر خام	١٩,٤	٥,٠	١٨,٢
زيوت نباتية	٤١,٨	٣,٠٣	٣٦,٩
بطاطا	١٦٢,٤	١٧٥,١	٢٢٠,٨
خضار	١١٩,٣	١٢٧,٠	١٦٨,٤
حمضيات	٣١٥,٤	٣٦٨,٤	٢٣٥,٠
فاكهة اخرى	١٦٥,٨	١٧٨,٠	٢٤٦,٩
أبقار	١٠,٣	١٤,٧	١٢,٢
غنم	٢٩,٩	٢١,٢	١٥,٧
دجاج	٩٤,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بيض	٣٢٥,٦	١٦,٠٠	٢٠٨,٠
حليب	٢٨,٨	١٦,٨	١٨,٩

المصادر : راجع الجدول رقم ١.

والاجتماعية كانت في هذا المسار. او ان للزراعة دوراً في الاقتصاد الوطني بتأمينها للبلد امنا غذائيا ، وحتى لو كان جزئياً، وبزيادة مدى مساهمتها في تخفيض عجز الميزان التجاري عن طريق زيادة الصدرات وتقليص المستوردات، وفي تقليص حجم البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة، وبمشاركتها في المحافظة على البيئة وعلى الحياة الريفية.

تبدو نتائج الخيار الاول واضحة جداً وتعني الارتباط الغذائي شبة الكامل بالاسواق الدولية، وتعميق خلل البنية الاقتصادية على صعيد القطاعات الاقتصادية وعلى صعيد المناطق اللبنانية، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، وبشكل خاص استمرار النزوح السكاني وافراغ الريف من سكانه وتضاؤل فرص العمل وارتفاع حجم البطالة، وزيادة الخطر الذي يتهدد البيئة. لذلك يجب التوجه نحو الخيار الثاني بحيث تعطى الزراعة مكانها الحقيقي في الاقتصاد والمجتمع . ومن الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف التدهور الحاصل في الانتاج الزراعي، والتي تسمح للزراعة بتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة مع القطاعات الاخرى، وبتأمين حد مقبول ومعقول من الامن الغذائي، وبالمساهمة الفعالة في خلق اعمال جديدة. وبالنتيجة ، فإن السياسة الزراعية يجب ان تكون اولاً لخدمة هذا الهدف وما ينشأ عنه من انعكاسات اقتصادية - اجتماعية ايجابية.

ج- اسباب بطء تطور الناتج الزراعي اللبناني :

يمكن ان نميز بين نوعين من الاسباب يفسران بطء تطور الناتج الزراعي اللبناني، ويدفعان بالقطاع الزراعي اللبناني نحو الانحسار والتضاؤل . اسباب ذات طابع ظرفي ، واسباب ذات طابع بنيوي.

(١) الاسباب الصرفة :

ترتبط هذه الاسباب بالاحداث التي كان تأثيرها سلبياً جداً على القطاع الزراعي . فالعمليات العسكرية التي بدأت سنة ١٩٧٥ في لبنان، وتلك التي جرت سنة ١٩٨٢ ، وما أتى بعدها، جعلت الاستغلال الزراعي امراً صعباً، وفي بعض الاحيان مستحيلاً، على الاقل في سهل البقاع الذي يعتبر اكبر منطقة زراعية في لبنان، بالاضافة الى الجنوب. وقد حال، في الكثير من الاحيان، انقطاع طرق المواصلات دون نقل عناصر الانتاج الى مناطق الانتاج، والانتاج الى الاسواق . بالاضافة الى القيود التي وضعتها بعض البلدان العربية على استيراد المنتجات اللبنانية ، والتي ساهمت بدورها في اضرار القطاع الزراعي اللبناني.

وتجدر الاشارة الى ان ابرز العوامل التي اثرت على هذا القطاع :

* تهجير اليد العاملة الزراعية وافراغ المزارع.
* الفوضى في تسويق المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً.
* الشلل الاداري وانعدام التدخل في الارشاد والمساعدة.
* فقدان وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج من اسمدة ومبيدات وطاقة.

(٢) الاسباب البنيوية :

* الملكية الصغيرة الحجم والحجم الصغير للقسم الاكبر من الحيازات الزراعية، وتجزئة الاراضي، والايجار والمحاصصة لمدى قصير جداً. كل ذلك ليس ملائماً لتنمية ، ولمكننة ، ولتحديث الانتاج الزراعي.
* ضآلة نسبة الاراضي المروية التي تشكل حوالي ٣٧٪ من الاراضي المزروعة. ان موارد مياه الري التي يرتبط بها حجم الانتاج الزراعي الى حد بعيد، لا تستعمل بالطرق الاكثر عقلانية التي تسمح بزيادة المساحات المزروعة المروية.
* التقلص التدريجي للمساحات المشجرة. بسبب الاهمال ومخالفة القوانين والاتجاه نحو انخفاض الثروة الحرجية.

* انخفاض اليد العاملة الزراعية بسبب قلة فرص العمل في الريف والايرادات المنخفضة للزراعة مقارنة مع غيرها من القطاعات.

* النقص في الاعتماد على الوسائل الزراعية الحديثة من آلات وبذار مؤصلة وادوية، التي تزيد في مستوى الانتاجية ، وتقلص كلفة الانتاج.

* الاستعمال السائد والتقليدي للمراعي، لا يسمح بتنمية الثروة الحيوانية التي تعاني من جراء الاحداث. بالاضافة الى عدم تأصيل المواشي وعدم ملاءمة وسائل تربيتها.

* عدم توفر القروض الزراعية خاصة على المدى المتوسط والطويل.

* معاناة البنية التحتية للتسويق ولتحويل السلع الزراعية من الاحداث، وصعوبة غزو اسواق التصدير من جديد، وعدم مناسبة نوعية السلع اللبنانية في الوقت الراهن مع المقاييس الدولية المطلوبة.

* اهمال الارشاد والاعداد والتدريب الزراعي.

* بطء انتشار التعاونيات الزراعية ، وقلة تنوعها، وعدم تكاملها، فلم يتعدَّ عددها ٩٢ تعاونية زراعية مسجلة سنة ١٩٧٩، منها ٨٢ تعاونية عاملة تضم حوالي ٥٨٥٧ عضواً. وبلغ عدد التعاونيات الزراعية المسجلة ١٥٦ تعاونية سنة ١٩٨٣ و ١٦٢ تعاونية سنة ١٩٨٤ و ٣٣٠ تعاونية سنة ١٩٩٤ (٦). ان تطور القطاع الزراعي يرتبط بتأسيس التعاونيات الزراعية المترابطة والمتكاملة.

* مساهمة التقدم الاقتصادي العام وتحسن مستوى المداخيل غير الزراعية في حركة الهجرة الريفية المتزايدة. مما يطرح موضوع المحافظة على الزراعة وعلى البنية التحتية الريفية في المناطق.

* عدم وجود سياسة زراعية متناسقة وتخطيط زراعي واجهزة زراعية رسمية متكاملة ومترابطة.

د- السياسة الزراعية المطلوبة :

يجب اعتماد سياسة زراعية فعالة، ذات استراتيجية مدروسة ووسائل تقنية ملائمة على صعيد الانتاج والتسويق، وتأمين فرص عمل جديدة في مختلف مجالات النشاط الزراعي لتثبيت الانسان في ارضه، والحؤول دون افراغ المناطق من سكانها. ويمكن ان تنطلق السياسة الزراعية من الاهداف الرئيسية التالية:

* ايقاف التدهور الحاصل في الانتاج الزراعي ، وتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي بشكل متوازن مع القطاعات الاخرى.
* تأمين السلع الزراعية الضرورية لعملية التصنيع الزراعي.
* تموين السكان بالسلع الغذائية باسعار مناسبة وتنافسية.
* تأمين الامن الغذائي بشكل يرتبط مع امكانات الانتاج.
* تأمين مساهمة القطاع الزراعي بالحد من عجز الميزان التجاري، وتخفيف التبعية الغذائية للبنان.
* تحسين مستوى الدخل الزراعي، وجعل المجتمع الريفي قابل للعيش والاستمرار بمستوى معيشي جيد.
* حماية البيئة وتحسينها.
* تأمين مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب يد عاملة مؤهلة وخفض نسبة البطالة.

وتتطلب السياسة الزراعية اجراءات ووسائل تخدم تحقيق اهدافها ويمكن ايجازها بالشكل التالي :

- تحديد خصائص المناطق الزراعية لابراز مدى قابلية كل قطاع او منطقة لانواع معينة من الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وهذا يؤمن تحسين استغلال الموارد المتيسرة.
- مراعاة التخصص بالنسبة لكل منطقة سهلية او جبلية او ساحلية، بالاضافة الى دراسة وتحليل التربة الزراعية وهذا ما يؤدي الى تنمية

عملية وفعالة، ويؤثر ايجابياً على المردود ونوعية الانتاج، ويسمح بانشاء تجمعات للمنتجين وتعاونيات زراعية متنوعة.

- المحافظة على الاراضي الزراعية ، وخاصة الاراضي المسطحة والعميقة التي تسمح بالمكننة ، بحيث يحصر استعمالها فقط للزراعة. ان جزءاً كبيراً من هذه الاراضي استعمل للبناء ولشق الطرق في السهول الساحلية والبقاع الوسطي في السنوات الاخيرة .
- اعتماد مكننة العمليات الزراعية التي تؤدي الى زيادة المردود بالهكتار، وتلافي هدر المياه وخفض كلفة الانتاج وذلك بعد دراسة مردودها الاقتصادي. ان المكننة تكون مهمة بقدر ما تكون مكمّلة لعمل اليد العاملة المتوفرة في مختلف العمليات المرتبطة بتكثيف الانتاج الزراعي. وتجدر الاشارة الى ان الاتجاه نحو انشاء وحدات استثمار اكبر حجماً وتعاونيات وخاصة في السهول تسهل عملية المكننة وتأمين اعمال اليد العاملة الزراعية المؤهلة بأجور جيدة.
- تأمين وسائل الانتاج من آلات وادوات وغيرها، وتوفير مستلزمات الانتاج من ادوية واعلاف لتربية الدواجن والمواشي وغيرها، والاستعمال العلمي للمُدْخَلات Inputs كالاسمدة والادوية والري، واستعمال الدورة الزراعية بطريقة مدروسة ، واعتماد نشر التقنيات الحديثة في الانتاج كالانتاج المحمي او تحت بيوت النايلون.
- زيادة المساحة المروية بطرق حديثة كالري بالرش او النضح او الترشّح، وبناء السدود ، وحفر الآبار الارتوازية، وانشاء مراكز لتجميع مياه الشتاء ، والاستعمال العقلاني للموارد المائية، وتنمية القطاع الحرجي. لأن انحسار مساحة الاحراج قد تنعكس سلباً في المستقبل على البلاد بحيث يتحول الطقس بسبب انخفاض مياه الشتاء.

- توجيه الانتاج الزراعي والتركيز على الزراعات الغذائية المعدة للاستهلاك المحلي والبديلة للاستيراد، وتنظيم المراعي، وتنمية الثروة الحيوانية لإنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته. وتنظيم صيد الاسماك ، وتطبيق الروزنامة الزراعية بهدف تأمين حماية الانتاج الزراعي، وتأمين توضيب وتصريف الانتاج.
- تأمين ترميم واعادة بناء وتأصيل وتجهيز الحيازات الزراعية التي تضررت بسبب الاحداث واعطائها قروضا طويلة الاجل بفوائد متدنية لا تتخطى ٣٪ لاعادة بناء وترميم ما تهدم من مباني وتجهيزات وآلات زراعية.
- ان القطاع الزراعي بحاجة الى قروض سواء من المؤسسات المالية المتخصصة، او من انشاء صناديق للقروض الزراعية تلائم اوضاع هذا القطاع وتراعيه. ومن الضروري اعادة تنظيم اتحاد التسليف التعاوني ودعمه بالشكل الذي يمكنه من تمويل مشاريع التثمير في التعاونيات الزراعية بفوائد متدنية، ومباشرة عمل المصرف الوطني للانماء الزرعي واعادة تحريك المشروع الاخضر بشكل فعال.
- بناء زراعة حديثة بانشاء الصناعات الغذائية والزراعية اي الصناعات التمويلية ، ومنها على سبيل المثال صناعة تحويل الشمندر السكري الى سكر، وصناعة التبغ وعصير الفاكهة وغيرها.
- تطوير وتنمية ونشر التعاونيات الزراعية المتنوعة التي بمقدورها ان تقدم مساهمة فعالة من حيث الدور الذي يمكن ان تلعبه في بعث نشاط القطاع الزراعي على جميع مستوياته : من تأمين عمليات التحضير للزرع، الى تأمين عناصر الانتاج ، والانتاج، والخدمات الفنية والمالية للمزارعين والتسويق ، والتصريف.

٢- واقع قطاع الصناعة في لبنان :

تعتبر الصناعة الى جانب الزراعة . من الاسس الثابتة والحيوية في بنية النظام الاقتصادي اللبناني، وتشكل قطاعاً اساسياً في كل خطة اقتصادية تهدف الى اطلاق وتسريع عملية الانماء الاقتصادي واستيعاب اليد العاملة.

ان الصناعة في لبنان قطاع ناشيء بدأ يبرز في اواخر الستينات. وقد شكلت سنة ١٩٦٧ منعطفاً مهماً بالنسبة لبداية تطور الصناعة اللبنانية، إذ اغلقت قناة السويس، مما تسبب بارتفاع كلفة النقل من اوروبا واميركا. فتحسنت مجالات تصريف الانتاج الصناعي اللبناني في الدول العربية، وتمكنت السلع اللبنانية من الحلول مكان العديد من السلع المستوردة في هذه البلدان .

وقد اظهر المسح الصناعي لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الذي اجرته وزارة الصناعة والنفط بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون التقني، ان العدد الاجمالي للمؤسسات الصناعية العاملة في لبنان يقدر بـ ٢٢١٠٧ وحدات، تستخدم حوال ١٤٥٠٠٠ عامل (باستثناء العمال الظرفيين) وبذلك يكون متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة هو ٤.٩ اشخاص. ويرتفع هذا المتوسط إلى ٦.٥ في حال اخذنا بعين الاعتبار اصحاب المؤسسات . وهنالك نحو ٧٠٪ من المؤسسات الصناعية تستخدم اقل من ٥ اجراء . اما المؤسسات التي تضم اقل من ١٠ اجراء فترتفع نسبتها إلى نحو ٩٠٪ من مجموع المؤسسات الصناعية، في حين ان المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ١٠ اجراء لا تمثل سوى ٩.٥٪ من المجموع، لكنها تضم ٤٢.٥٪ من العاملين وتستقطب نحو ٥٨٪ من القيمة المضافة و نحو ٥٤٪ من الاستثمارات.

أ- البنية الانتاجية :

اظهر المسح الصناعي لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥، أن ٧٠٪ من المؤسسات الصناعية، تعمل في خمسة فروع، وهذه الفروع الخمسة تستقطب نحو ٦٠٪ من العاملين ، ونحو ٥٣٪ من القيمة المضافة، فالمؤسسات الصناعية في فرع المواد

الغذائية تشكل نحو ٢٠٪ من عدد المؤسسات الصناعية الاجمالي وتستقطب نحو ٢١.٣٪ من العاملين ونحو ٢٣.٢٪ من القيمة المضافة في القطاع. والمؤسسات في صناعة الملابس التي تشكل نحو ١٣.٦٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تستقطب نحو ١٢.٤٪ من مجموع العاملين ونحو ٨.٩٪ من القيمة المضافة في القطاع. والمؤسسات في صناعة الاثاث التي تشكل نحو ١٦.٥٪ من عدد المؤسسات الصناعية الاجمالي، تستقطب ١٢.٥٪ من العاملين ونحو ٩.٧٪ من القيمة المضافة في القطاع، والمؤسسات في صناعة الخشب التي تشكل ٦.٦٪ من عدد المؤسسات الصناعية الاجمالي، تستقطب نحو ٤.٤٪ من مجموع العاملين ونحو ٣.١٪ من القيمة المضافة في القطاع. أما المؤسسات في صناعة المعادن باستثناء الآلات والمعدات فتشكل نحو ١٣.٩٪ من مجموع المؤسسات الصناعية الاجمالي. وتستقطب ٩.١ من العاملين و ٨.٢٪ من القيمة المضافة في القطاع.

(١) الصناعات الغذائية :

تعتبر الصناعات الغذائية من اقدم الصناعات التي عرفها لبنان، وقد تطورت بشكل ملحوظ ، واعتمدت احدث الآلات والتجهيزات الفنية. وتكون هذه الصناعات من المياه والمعلبات وصناعات الالبان والاجبان والمشروبات وغيرها.. وبالاستناد الى المسح الذي قامت به ادارة دليل الصادرات الصناعية اللبنانية نهاية عام ١٩٨٨ وشمل جميع المصانع التي يعمل بها ثماني عمال وفوق، فقد بلغ عدد المصانع العاملة في لبنان على الصعيد الغذائي ٢٩٤٤ مصنعاً في مختلف المحافظات. وتحتل الصناعة الغذائية المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع ونسبتها ١٠.٨٪، وتحتل هذه الصناعات المرتبة الثانية من حيث التصدير. وقد بلغت نسبة صادرات الصناعة الغذائية من اجمالي الصادرات الصناعية ما يلي : ٤٤٪ سنة ١٩٨٨، ٣٦٪ سنة ١٩٨٩، ٢٥٪ سنة ١٩٩٠، ٣٨٪ سنة ١٩٩١، و٣٧ ٪ سنة ١٩٩٢. (٧)

(٢) صناعة المواد المنجمية غير المعدنية

تتميز هذه الصناعة بتنوع انتاجها اذ بلغ ٧٥٨ نوعاً ، وبلغ عدد المصانع العاملة ضمنها ٢٠٠ مصنعاً شكلت نسبة ١ . ٧٪ من اجمالي المصانع في لبنان. ويبلغ عدد مصانع الاسمنت الاسود في لبنان ثلاثة طاقتها الانتاجية الاجمالية ٢٣٥٠ طن انتجت خلال عام ١٩٩٠ ١٩٥ . ١٢٦٩ طن، وعام ١٩٩١ ٣٢٣ . ١٦٩٠ طن، وعام ١٩٩٢ ٧٩٥ . ٢١٢٦ طن. وقد استوعب السوق المحلي كامل الانتاج (٨). وقد اظهر المسح الصناعي ١٩٩٤-١٩٩٥ ، أن عدد المؤسسات في الصناعات الاستخراجية غير المعدنية تشكل ٦ . ٧٪ من عدد المؤسسات الصناعية الاجمالي ، وأن هذا الفرع يستقطب نحو ٦ . ٩٪ من العاملين و ١١٪ من القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

(٣) الصناعات الكيميائية :

تعتبر اكثر الصناعات تطوراً وتنوعاً في الانتاج وتتضمن اربعة فروع : صناعة مساحيق التنظيف ، صناعة مستحضرات التجميل، صناعة البويا والدهانات، وصناعة البلاستيك ومشتقاته.

وكانت هذه الصناعات تستخدم حوالي ٢٠٠٠ عامل عام ١٩٨٥. (٩) وقد اظهر المسح الصناعي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ أن عدد المؤسسات في فرعي صناعة المواد الكيماوية ومشتقاتها وصناعة المواد المطاطية والبلاستيكية يشكل نحو ٣٪ من العدد الاجمالي للمؤسسات الصناعية ويستقطبان نحو ٣ . ٤٪ من العاملين ونحو ٢ . ٥٪ من القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

(٤) الصناعة الخشبية والمفروشات :

تشكل صناعة الاخشاب والمفروشات في لبنان قطاعاً مهماً من حيث الانتاج وعدد المؤسسات وتنوع المنتجات وعدد المصانع العامله. هناك حوالي ٩٥٦ مؤسسة

صناعية للخشب والمفروشات تستوعب ٣٤ الف عامل، وهي تغذي السوق الداخلي بأكثر من ٨٠٪ من انتاجها (١٠).

(٥) صناعة الالبسة الجاهزة :

سجل هذا القطاع نمواً ملحوظاً بسبب التقنية الحديثة التي اعتمدها، بالاضافة الى دقة التصميم والنوعية الجيدة بحيث اثبت وجوده في الاسواق العربية والاجنبية . وقد اقفلت نسبة كبيرة من مصانع هذا القطاع في فترات مختلفة بسبب الاحداث واغلاق الاسواق الخارجية في وجهها . بالاضافة الى المنافسة في السوق اللبناني من السلع الاجنبية المستوردة بسبب عدم وجود حماية حقيقية للانتاج الوطني. وقد بلغت نسبة صادرات الالبسة الجاهزة من اجمالي الصادرات ما يلي : ١٧,٤٪ سنة ١٩٩٠. و ١٩,٢٪ سنة ١٩٩١و ٢١,٢٪ سنة ١٩٩٢.(١١)

بدأت الصناعة اللبنانية في السنوات التي سبقت الاحداث، في التوسع والتنوع، وفي السعي الى اكتساب اسواق جديدة في البلدان العربية وغيرها، بشكل جعل الناتج الصناعي يرتفع بشكل ملحوظ . وقد اجتازت الصناعة اللبنانية مرحلة الاقلاع والانطلاق، فتخطت فترة التجربة والاختيار بنجاح اذ تميزت بالحيوية والمرونة والتكيّف مع الطلب. ويعتبر الانتاج الصناعي اللبناني ذا نوعية جيدة ، وخاصة في الحديد والصلب والالومينيوم والادوية والدهانات. وقد جذبت بعض الصناعات كالأدوية ، واجهزة التبريد ، والدهانات، ومستحضرات الغسيل، والالومنيوم ، التقنيات والرساميل الاجنبية. ونشأت مشاريع مشتركة في هذه المجالات. واستطاعت الصناعة اللبنانية، عن طريق احتكاكها بالانتاج الغربي، التأقلم مع الاتجاهات الجديدة للسلع الاستهلاكية : مثل النسيج والملبوسات والاحذية والصناعات الجلدية والمفروشات والادوات المنزلية والصناعات الغذائية ، وجعلت نوعية انتاجها تتلاءم مع اذواق وحاجات السوق المحلي والعربي.

ب- دور الصناعة في الاقتصاد الوطني :

من الملاحظ عدم وجود اي تغيير اساسي في تركيب بنية الاقتصاد الالبناني خلال فترة ما قبل الاحداث التي بدأت عام ١٩٧٥، سوى ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاع الزراعي . وبالفعل انتقلت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي القائم من ٨ . ١٢٪ سنة ١٩٦٤ الى ١٨٪ سنة ١٩٧٤.

اما مساهمة الصناعة في الناتج المحلي القائم بعد عام ١٩٧٤ فبلغت ٥ . ٢٠٪ عام ١٩٨٨ و ٣ . ١٤٪ سنة ١٩٩٠ و ٢٠٪ عام ١٩٩٢. (١٢)

وفي سنة ١٩٧٠ استقطب القطاع الصناعي ٧ . ١٧٪ من مجموع القوى العاملة. وانخفضت هذه النسبة إلى ٥ . ١٦٪ في سنة ١٩٨٧ (١٣) .

وقدر عدد العاملين في الصناعة بحوالي ١٢٥ الف عاملاً سنة ١٩٧٤ ، بعد ان كان هذا العدد ٤٤٩٨٤ سنة ١٩٦٤، بحيث يكون متوسط معدل الزيادة السنوي لمرحلة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ حوالي ٨ . ١٠٪ واصبح هذا العدد حوالي ٦٠ الف عامل سنة ١٩٨٢، فيكون بذلك متوسط معدل الانخفاض السنوي لمرحلة ١٩٧٤- ١٩٨٢ ما يقارب ناقص ٨ . ٨٪ (١٤).

تعرضت الصناعة اللبنانية خلال الحرب للدمار، ولاغلاق الاسواق الداخلية والخارجية ، وقلة توفر البنى التحتية المساعدة للصناعة كالكهرباء والماء وشبكات الطرق والمشتقات النفطية ، ... مما ادى الى هجرة كبيرة لليد العاملة الفنية. وبالرغم من حجم الدمار الذي اصاب المنشآت الصناعية، فقد تمكنت الصناعة من لعب دور ملحوظ بزيادة حصتها في الناتج الداخلي القائم وتطوير صادراتها. وقد اكسب تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية قدرة تنافسية ملحوظة في الاسواق الخارجية بحيث فتح امامها اسواق جديدة في اميركا واوروبا.

وكان لحرب الخليج الثانية وقعها السيء على الصناعة اللبنانية لما لهذه المنطقة من قدرة استيعابية هامة للصادرات الصناعية اللبنانية ، فتراجعت حركة التصدير الصناعية الى العراق والكويت والسعودية وباقي دول الخليج. مع الاشارة

الى ان السعودية والعراق والكويت تستأثر بحوالي ٥٠٪ من اجمالي الصادرات اللبنانية. وهذا ماجعل الصناعيين اللبنانيين يبحثون عن اسواق جديدة لمنتجاتهم.

تظهر المقارنة بين اجمالي الصادرات اللبنانية واجمالي الصادرات الصناعية اهمية الصناعة في هذا المجال، وقد بلغت الصادرات الصناعية حوالي خمسي الصادرات الاجمالية. وقد تطورت نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات على الشكل التالي : ٤٤٪ سنة ١٩٨٨ ، و ٣٦٪ سنة ١٩٨٩ و ٢٥٪ سنة ١٩٩٠ و ٣٨٪ سنة ١٩٩١ و ٣٧٪ سنة ١٩٩٢ ، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي، ووزارة الصناعة والنفط.

وقد بدأت الصناعة اللبنانية تتعرض منذ عدة سنوات للمنافسة الخارجية القوية ان على صعيد السوق الخارجي او على صعيد السوق المحلي. فالمنتجات اللبنانية المصدرة للخارج تواجه الصعوبات نتيجة اجراءات الحماية المفروضة من بعض البلدان، او نتيجة السلع المنافسة التي توفرها بلدان اخرى، والتي تتميز بالجودة وبانخفاض سعرها. وقد لحق الضرر بالصناعة اللبنانية من اغراق الاسواق اللبنانية بالسلع المستوردة من تركيا وسواها، وبشكل خاص الالبسة الجاهزة، لا سيما المصنوعات القطنية والجلدية وبعض السلع الغذائية .

ونتيجة لهذه الاوضاع فاي تراجع للانتاج الصناعي اللبناني يعني استمرار هجرة اليد العاملة الصناعية ، كما ان عدم تسجيل اي نمو للصناعة يعني عدم تأمين فرص عمل جددة تستوعب جزءاً من اليد العاملة العاطلة عن العمل.

ج- اسباب بطء نمو الصناعة في لبنان :

عانى القطاع الصناعي منذ نشأته وحتى بداية احداث عام ١٩٧٥، من صعوبات مختلفة ومنها، النقص في عدد التقنيين والاداريين المؤهلين ، والمهندسين الصناعيين ، واليد العاملة المتخصصة، وقلة تنوع العمال. وتميز هذا القطاع بنقص في الاموال المتيسرة للتسليف الصناعي على المدى المتوسط والطويل.

ويعتبر النقص النسبي في الرساميل والقروض الطويلة والمتوسطة الآجال ، ذات الفوائد المنخفضة، التي يمكن ان تخصص لتمويل التثميرات الصناعية المنتجة ، من اهم العقبات التي تعترض تنمية هذا القطاع، وتحد من امكانية تقدمه. وتتوفر القروض القصيرة الاجل للقطاع الصناعي عن طريق المصارف التجارية بفوائد مرتفعة جداً ترهق ميزانية المؤسسات الصناعية . وتراوحت حصة القطاع الصناعي، من القروض المصرفية، بين ٨٥ . ١٣٪ سنة ١٩٩٤ و ٢٤ . ١٣٪ سنة ١٩٩٥. (١٥)

وقد ادت الاحداث الى دمار كبير متلاحق اصاب المؤسسات الصناعية في لبنان ، نتج عنها صعوبات اخذت تواجه عملية نمو الصناعة ولا تزال ،ومنها:

- استمرار الاضطراب الامني طوال ١٦ سنة، وانقطاع طرق المواصلات ، وحالة عدم الاستقرار التي حالت دون استعمال الطاقة الانتاجية القصوى للمؤسسات الصناعية. وقدرت نسبة استئناف النشاط الصناعي في ١٩٧٧ بما يقارب ٦٥٪ مما كانت عليه سنة ١٩٧٤. وتدنت هذه النسبة بعد احداث عام ١٩٧٨ بحيث بلغت اقل من ٤٠٪ من طاقة الانتاج العادية المتوفرة في الصناعة، ...(١٦)
- تدني حركة التثمير بشكل كبير في الصناعة.
- هجرة عدد كبير من اليد العاملة الماهرة من مهندسين واداريين وتقنيين متخصصين الذين تحتاجهم المصانع، وهجرة رأس المال الصناعي ورجال الاعمال الى الخارج.
- تراجع المستوى التقني لوسائل الانتاج اذ توقفت عمليات تحديث الآلات ومواكبة التقدم التقني منذ بداية الاحداث. وقد اكتفت المصانع بالعمل بتجهيزاتها وآلاتها القديمة مما اضعف انتاجيتها، وزاد من كلفتها ، وحد من قدرتها التنافسية في الداخل وفي الاسواق الخارجية.

- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب زيادة اسعار عناصر الانتاج من يد عاملة، ومواد اولية، وطاقة، ونقل.
- تراكم الاعباء المالية على الصناعيين من ديون وفوائد وايجارات وغيرها، دون توفر امكانيات الحصول على قروض متوسطة او طويلة الآجال بفوائد متدنية.
- ضيق الاسواق الداخلية بسبب تراجع مستوى الانفاق، وانخفاض مستوي الدخل الفردي الحقيقي تحت تأثير حجم التضخم، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، ومنافسة المنتجات الاجنبية الواردة بطريقة غير شرعية الى لبنان.
- خسارة بعض الاسواق الخارجية بسبب عدم انتظام علاقات العمل بين المصدر اللبناني والخارج. وعدم قدرة الصناعي اللبناني على الالتزام بعقود التصدير بسبب الصعوبات التي يواجهها في استيراد المواد الاولية، وتأمين اليد العاملة المؤهلة، وعدم توفر قطع الغيار، وصعوبات وسائل النقل، بالاضافة الى هذه الاسباب ، هناك اخرى غير مرتبطة بالاقتصاد اللبناني ساهمت بدورها في الحد من مجالات تصريف الانتاج الصناعي اللبناني الى الدول العربية، ومنها :
- انخفاض العائدات النفطية للبلدان العربية النفطية، واستنزاف طاقاتها المالية في حرب الخليج.
- سعي الدول العربية الى اعتماد سياسة حماية بهدف بناء قطاع صناعي وطني.
- ممارسة ضغوطات على لبنان عن طريق مقاطعة استيراد السلع اللبنانية.
- منافسة دولية قوية للبنان في الاسواق العربية.

أضرت هذه الاسباب في نمو الصناعة اللبنانية، وفي حركة تصدير السلع الصناعية من لبنان الى الاسواق العربية والاجنبية ، بحيث انعكست ايضاً سلباً على قدرة الصناعات في اتاحة مجالات جديدة للعمل لليد العاملة اللبنانية في سوق العمل اللبناني . وبالرغم من النمو الذي عرفه القطاع الصناعي قبل الاحداث، فمن المهم الاشارة الى الملاحظات التالية :

- لم يبدل النمو الصناعي من بنية الاقتصاد اللبناني اذ بقيت هذه الاخيرة تتميز بهيمنة قطاع الخدمات . اما دور الصناعة فبقي بالمقارنة مع الخدمات ثانوياً من حيث مساهمته في الناتج الوطني، ومن حيث تشغيله لنسبة محدودة من اليد العاملة.

- ارتكز القطاع الصناعي على انشاء صناعات متفرقة. بحيث بقي بعيداً عن التكامل . فالصناعة قليلة التنوع. وتتركز خاصة في القطاعات القريبة من الاستهلاك النهائي. اما انتاج السلع الانتاجية فقليل جداً. وتعتبر العلاقات ضمن القطاع الصناعي محدودة. ونذكر على سبيل المثال ان حوالي ٥٨٪ من المُدْخلات الصناعية مستوردة . بالاضافة الى عدم التوزيع الصحيح والعادل للصناعات ، بل تمركزها الجغرافي في العاصمة والمدن الرئيسية.

ب- الاسباب الضرورية لتطور الصناعة :

جعلت الصعوبات التي اعترضت الصناعة ، الانتاج الصناعي دون المستوى المتوقع بلوغه، وادت به الى الاشراف على حافة الانهيار، بحيث اصبح من الضروري والملح اتخاذ كافة الاجراءات للمحافظة على المؤسسات الصناعية القائمة، وتنشيطها لكي تشكل النواة الاساسية لاعادة انطلاق الصناعة من جديد، وللعمل على نمو هذا القطاع لاسباب عديدة ومنها :

- امكانية زيادة فرص الاستخدام عن طريق امتصاصه لليد العاملة المتنوعة والمؤهلة.

- تشجيعه للتعليم المهني والتقني ،وللاختصاصات العلمية. وللاستعمالات الصناعية على صعيد الكهرباء والالكترونيك والميكانيك والكيمياء ، ... مما يؤدي الى رفع المستوى التقني للعامل الصناعي وتحسين اجوره.
- تأمينه لتوازن افضل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق انشاء الصناعات البديلة للاستيراد وزيادة امكانية التصدير.
- امكانية زيادة حصة الصناعة في الدخل الوطني.
- استثمار الموارد المدنية والطاقة عبر صناعات الاستخراج والمصافي والصناعات النفطية والمعدنية.
- استثمار الموارد النباتية والحيوانية عن طريق تنمية الصناعات الغذائية وانتاج الحليب واللحوم ومشتقاتهما.
- المساهمة في تشغيل وتنمية القطاعات الاخرى كالسلع الانتاجية، والسلع الوسيطة، والتجهيزات الكهربائية ، والآلات المختلفة. بالاضافة الى المعلوماتية، والالكترونيات، وصناعات الدقة. حيث يمكن تأمين يد عاملة تقنية لبنانية. وهذا ما يدفع الى تأمين انتشار مؤسسات البحث العلمي والتقني بحيث يمكن ايجاد اليد العاملة المتخصصة في لبنان. ويمكن ايضاً تنمية صناعة السلع الاستهلاكية المعدة للاسواق المحلية والاقليمية والدولية. كل هذا يستدعي اعتماد سياسة تنمية القطاع الصناعي ضمن اطار وطني محدد.

- <u>السياسة الصناعية المطلوبة</u> :

- ترميم واعادة بناء وتجهيز ما تضرر وتهدم من القطاع الصناعي عن طريق اعطاء قروض طويلة الاجل بفوائد متدنية .
- منح تسهيلات مالية استثنائية للمؤسسات الصناعية المتضررة مباشرة او غير مباشرة من جراء الاحداث. وحل موضوع الديون المتراكمة على هذا القطاع.

- بناء بنية تحتية ملائمة .
- اعتماد اجراءات تؤدي الى تقليص كلفة الانتاج الصناعي والتي اصبحت مرتفعة جداً مما يحد من القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية ومنها : خفض اسعار الفيول اويل والكهرباء للاستعمال الصناعي، وخفض الرسوم الجمركية على التجهيزات لاعادة البناء وعلى المواد الاولية.
- اعفاء المؤسسات الصناعية التي تنشأ حديثاً من ضريبة الدخل لمدة محددة . يؤدي هذا الاجراء الى تشجيع تثمير واستثمار رأس المال اللبناني والاجنبي. بالاضافة الى اعفاء المصانع الجديدة التي تنشأ في الاماكن النائية من هذه الطريقة لمدة اطول.
- اعادة درس الرسوم الجمركية على السلع المنوي حمايتها بهدف تطوير الحماية الجمركية وجعلها عملية لا نظرية بشكل يؤمن نمو الصناعات الفتية وتطور الصناعات الضرورية لاسباب استراتيجية .
- تأمين التسليف المتوسط والطويل الاجل بفوائد مدنية، وجلب اهتمام رؤوس الاموال الخاصة ، وتأمين وجود السوق المالية بصورة فعالة.
- دراسة وتنفيذ مشاريع الصناعات التحويلية والصناعة البتروكيميائية وغيرها، وربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي من خلال تنمية الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة للزراعة كالأسمدة والمبيدات مثلاً. ومن خلال تنمية الإنتاج الصناعي المعد للتصدير كالشمندر السكري والتبغ وغيره. فكل هذا يساهم في التكامل الاقتصادي بين القطاعات .
- اعطاء الافضلية للصناعة الوطنية في مشتريات الدوائر الرسمية ، وفي مناقصات الادارة العامة والمؤسسات العامة والبلديات شرط توفر الجودة بذات النسبة على الاقل.
- نشر وتوزيع المعاهد الفنية لتدريب يد عاملة فنية مؤهلة.
- تأمين تصريف الانتاج والسعي الى وضع اتفاقات للتعاون الاقتصادي ،

واتفاقات تجارية ثنائية ومتعددة ، واتفاقات للمعاملة التفضيلية ، التي تسهل التبادل التجاري مع البلدان العربية ومع البلدان الغربية وبلدان اوروبا الشرقية والصين.

٣- قطاع الطاقة :

يرتكز قطاع الطاقة في لبنان على مصدرين اساسيين :

- المشتقات النفطية المستوردة والمكرره محلياً.
- الطاقة الكهربائية بالاضافة الى مصادر الطاقة الاخرى البديلة المحدودة الاستعمال كالطاقة الشمسية.

ويعتبر قطاع الطاقة قطاعاً استراتيجياً للنمو الاقتصادي لان له صلات بجميع القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي النقل والصناعة. ان تأمين الطاقة بشكل مستمر دون ازمات تموينية هو امر اساسي للدورة الانتاجية ، لذلك له تأثير على الناتج الداخلي القائم وعلى مستوى تشغيل اليد العاملة.

ان استهلاك المشتقات النفطية يرتكز على الاستيراد بسبب تراجع كميات المشتقات النفطية المكررة محلياً في السنوات الاخيرة مع توقف عمليات التكرير في مصفاة الزهراني عام ١٩٩٠ من ناحية، ولعدم تشغيل مصفاة طرابلس بشكل منتظم من ناحية اخرى. وفي حال تشغيل المصفاتين بكامل طاقتيهما التكريرية الحالية وهي ٣٦٠٠٠ برميل يومياً، باستطاعتهما تأمين نسبة ٤٢.٣٪ من احتياجات السوق المحلي. ان مجموع المشتقات النفطية المستوردة من قبل الشركات الخاصة بلغ نسبة ٥٧.٥٥٪ من استهلاك لبنان خلال عام ١٩٩٢ واستوردت الشركات الخاصة نسبة ٩٠٪ من استهلاك لبنان الفعلي لمادة الغاز السائل في عام ١٩٩٢ . (١٧)

قبل عام ١٩٨٨ كانت الدولة تسيطر على السوق النفطي حيث كان استيرادها للمشتقات النفطية ، الى جانب الكميات المكررة محلياً، يكفي الاستهلاك المحلي. ثم

دولة يتراجع لمصلحة القطاع الخاص بعد رفع الدعم. فدخلت السوق
ة شركات عملت في مجالات الاستيراد والتخزين والتوزيع. وحسب
المديرية العامة للنفط هناك حوالي ٤٨ شركة استيراد. اما شركات
ادتي البنزين والمازوت فعددها ١٦ تملك ٨١ مخزناً . هناك ايضاً تسع
خزين الغاز السائل. اما شركات التوزيع فعددها ٤٧ منها ٢٧ شركة
ت السائلة و ٢٠ لتوزيع الغاز السائل.

لاولويات التي حددتها وزارة الصناعة والنفط اعادة تشغيل المصفاتين
سار في البداية الى اعادة تأهيلهما.

عام ١٩٨٠ توزعت مجمل الطاقة المستهلكة في لبنان حسب القطاعات
ة على الشكل التالي :

ت الصناعة ٢٥٪ من مجمل الطاقة المستهلكة، والنقل ٣٢٪ . والاستهلاك
قطاعي الخدمات والزراعة ٤٣٪ (١٨)

بالنسبة لقطاع الكهرباء فهو يؤشر بشكل مباشر على الناتج المحلي
ن عدم تأمين الكهرباء بشكل مستمر له انعكاسات سلبية خاصة على
التي تضطر لتأمين حاجاتها الى استخدام مولدات خاصة، مما يشكل عبئاً
عليها ويزيد من اتلاف انتاجها. وحسب مؤسسة كهرباء لبنان تصل قدرة
الخاصة في القطاع الصناعي والتجاري الى ما بين ٧٠ و ٨٠ ميغاوات. اما
ولدات الخاصة في الاحياء السكنية في منطقة بيروت وضواحيها فتتراوح
لى ١٠٠ ميغاوات .

نسبة كبيرة من سكان لبنان تستفيد من الكهرباء عبر شبكة مؤسسة
لبنان. وقد بلغ عدد المشتركين سنة ١٩٩٢ ٧٤٦٩٢٠ . كانت نسبة الزيادة
ة للقدرة المطلوبة ما قبل الثمانينات حوالي ٧،٥٪، اما في مرحلة ١٩٨٠ -
فقد ازداد الطلب على الكهرباء بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي ١٠٪ .
ان تستمر هذه النسبة فيما بعد. (١٩)

ان الطاقة الكهربائية الموزعة على شبكة المؤسسة هي من انتاج معامل المؤسسة ومشتراة من مصادر اخرى هي :

- معمل الليطاني (مصلحة مستقلة)
- معامل نهر ابراهيم الثلاث (شركة خاصة).
- معمل حراشي (مائي).
- معمل البارد.
- معمل قاديشا (انتاجه ٩٠٪ حراري، و١٠٪ مائي).
- طاقة مشتراة من سوريا.

اما معامل المؤسسة فهي ثلاثة : الذوق والجية (معامل حرارية) والصفا (معمل مائي) : امنت هذه المعامل عام ١٩٩٢ حوالي ٧٠٪ من مجمل الطاقة التي وضعتها المؤسسة على الشبكة. وتعاني مؤسسة كهرباء لبنان من تدهور كفاءة معاملها مما ينعكس سلباً على كلفة الكهرباء، بالاضافة الى وضع الجباية غير المرضي. وقد بلغ انتاجها المائي والحراري ٦١٠٢ مليون ك.و.س اي ٨١٠٤٪ من الاستهلاك على شبكتها، اما شراؤها من المعامل المتعاقد معها فبلغ ١٣٩٠ مليون ك.و.س اي ١٨٠٦٪ من هذا الاستهلاك.

وتطورت نسبة مساهمة الطاقة في تكوين الناتج الصناعي القائم من ١٠٠٥٪ سنة ١٩٦٤ الى ٩٠٠٤٪ سنة ١٩٧٤، والى ٢٤٠٨٪ سنة ١٩٧٧(٢٠) . وقد استقطب قطاع الطاقة والمياه نو ١٪ من مجموع القوى العاملة في عام ١٩٧٠ وانخفضت هذه النسبة الى ٠٠٨٪ في عام ١٩٨٧ (٢١) ويؤثر ايضاً بطريقة غير مباشرة في فرص العمل في قطاعات اخرى عديدة .

٤- قطاع البناء :

تشمل صناعة البناء في لبنان عدة انواع من المباني اي المنازل الخاصة ، المدارس، المستشفيات، الفنادق، المكاتب المؤسسات الحكومية والصناعية ، ... وقدرت مصلحة المساعدة التقنية من اجل النمو في الامم المتحدة مساهمة صناعة البناء في معدل النمو الاقتصادي اللبناني بـ ١٠٪ سنة ١٩٨٨، و ٧،١٪ سنة ١٩٩٠ (من اجمالي الناتج الداخلي القائم) وفي سنة ١٩٧٠ كانت حصة قطاع البناء من القوى العاملة نحو ٦،٥٪ وانخفضت هذه النسبة الى ٥،٣٪ في سنة ١٩٨٧ (٢١) وتقدر في الوقت الحاضر بنحو ٨٪ .

هناك عدة عناصر تساهم بشكل اساسي في صناعة البناء في لبنان وهي :

- شركات البناء
- الراسمال التمويلي
- مهارة العمل
- لوازم البناء
- العقارات غير المبنية .

ان بناء الوحدات السكنية كان من عمل القطاع الخاص الذي تميز بعدد من الشركات التنافسة المتعددة الاحجام. واستناداً الى تقرير البنك الدولي في آذار ١٩٩٣، هناك حوالي ٦٠٠ شركة مسجلة تهتم بالاسكان . كذلك اشارت نشرة لنقابة مهندسي بيروت في المهندس (أيار ١٩٩٣) الى ان حوالي ١٤٢١٦ مهندساً تسجلوا في ٢٧ فرع هندسي ، ٦٩٪ في الهندسة المدنية والمعمارية وحسب تقديرات النقابة فإن نسبة ٦٠٪ من المهندسين يمارسون المهنة في لبنان ، وان عدداً من شركات البناء الكبيرة التي غادرت لبنان ركزت اعمالها في البلدان المجاورة.

ان صناعة البناء هي من اكثر القطاعات الاقتصادية نمواً في لبنان. وقد حوّل القطاع الخاص اكثر من ٩٤٪ من مجموع عمليات البناء فـي لبنان. مع الاشارة

ان عدم وجود القروض المتوسطة والطويلة الاجل للاسكان شكل عقبة بوجه نمو البناء. ويتطلب نمو هذا القطاع تدريب عمال بناء لبنانيين . وقد عانى لبنان في الماضي نقصاً في القوة العاملة في قطاع البناء. وقد استعانت شركات البناء بعمال من الهند وسوريا وباكستان وسيرلانكا ، بالاضافة الى النقص الحاصل في المهارات الميكانيكية والكهربائية لدى القوة العاملة. وفي مجال النمو الذي ينتظر قطاع البناء ، لا بد من مواجهة هذا النقص في القوة العاملة الماهرة. لذلك ، لا بد من اعادة تأهيل القوة العاملة اللبنانية في قطاع البناء ومن تقليص عدد العمال الاجانب.

٥- واقع قطاع الخدمات في لبنان

يحتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى في لبنان بين مختلف القطاعات الاقتصادية اللبنانية، إن من ناحية مساهمته في الناتج او الدخل الوطني، او من ناحية تأمينه اكثرية فرص العمل لليد العاملة.

يشمل قطاع الخدمات: التجارة والنقل والمواصلات والخدمات المصرفية والخدمات السياحية والإدارات العامة والخدمات الاجتماعية وقد تميز قطاع الخدمات بأنه الاكثر نمواً في لبنان، بحين تخطى غيره من القطاعات، وطغى عليه، مما جعل البنية الاقتصادية تبدو ظاهرياً وكأنها بلغت المرحلة الاخيرة في النضوج الاقتصادي، والتي تميز البلدان الاكثر تقدماً اقتصادياً، مع انها لم تمر بمراحل الانتقال التدريجي من الزراعة الى الصناعة والى الخدمات.

بالإضافة الى ان تقدم قطاع الخدمات لم يرتبط بنمو قطاعي الانتاج، اي الزراعة والصناعة، ولم يقم بدور فاعل فيها، بل كان متجهاً اكثر نحو الخارج.

ساهم قطاع الخدمات بأكثر من ثلثي الناتج الداخلي القائم، وكانت حصته تلك في ازدياد مستمر مع بعض انعكاسات الاحداث عليها. وبعد ان كانت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي القائم ٦٧,٥ ٪ سنة ١٩٦٤، اصبحت ٧٠,٥٪ في

سنة ١٩٧٠، وبلغت ٤ . ٧٠٪ سنة ١٩٨٢ (٢٢) ونسبة ٩ . ٥٨٪ سنة ١٩٩٠ (٢٣).

اما اليد العاملة في هذا القطاع، فسجلت نسبة ٢٨٪ من اجمالي اليد العاملة في سنة ١٩٦٤، وبلغت نسبة ٨ . ٥٥٪ في سنة ١٩٧٠، و٦٥٪ في سنة ١٩٨٧ (٢٤).

أ- التجارة:

كان يعتبر لبنان المركز الرئيس للتجارة في الشرق الاوسط وذلك لاسباب مختلفة، اهمها:

- موقع لبنان الجغرافي على شاطىء البحر المتوسط بحيث يشكل مكان عبور بين الشرق والغرب، بين مصادر الطاقة من جهة والسلع الغذائية والصناعية من جهة اخرى.
- طبيعة السكان التي فطرت على التجارة منذ الفنيقيين وحتى اليوم، ومعرفة اللبناني باللغات المختلفة التي تساعده في مجالات العلاقات التجارية الخارجية.
- النظام الاقتصادي الحر الذي لا يضع حواجز او قيود على الاستيراد والتصدير، او على عمليات تحويل النقد.
- انتشار الوجود اللبناني في مختلف اقطار العالم.
- توفير التسهيلات المصرفية لتمويل عمليات التجارة.

شكلت السلع النهائية الحاضرة مباشرة للاستهلاك حوالي ٤٠٪ من المستوردات اللبنانية الاجمالية قبل احداث سنة ١٩٧٥. وبلغت المواد الاولية والسلع النصف نهائية حوالي ٣٥٪ من المستوردات الاجمالية. اما نسبة الآلات والتجيهزات من هذا الاجمالي فلم تتخطى ١٢٪ . وما تبقى اي ١٣٪ ، فيتألف من سلع مختلفة اعيد تصديرها. ان الاحصاءات عن التقسيم السلعي للمستوردات اللبنانية غير متوفرة حالياً. ويمكن الاشارة، وفق احصاءات غرفة التجارة

والصناعة في بيروت، الى ان غالبية المستوردات اللبنانية تتكون من النفط في الدرجة الاولى، ثم القمح، والمنتجات المعدنية، والسيارات، والمعدات الطبية والادوية، والمنتوجات الغذائية، والالبسة، والمنتوجات الصناعية، وتجدر الاشارة الى انه في عام ١٩٧٨، توزعت المستوردات اللبنانية حسب نوع الاستخدام كما يلي:

- ٤٠٪ استخدامات وسيطة : مواد اولية ونصف نهائية
- من ٣٠ الى ٤٠ ٪ سلع استهلاكية.
- ١٥ ٪ سلع راسمالية للتثمير.

بالنسبة الى التوزيع الجغرافي للمستوردات، لم يحصل اي تغيير جذري من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٩٢. وقد جاء ترتيب الدول المصدرة الى لبنان استناداً الى احصاءات صندوق النقل الدولي كالتالي:

- دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية : ان حصة المجموعة الاقتصادية الاوروبية في المستوردات اللبنانية لم تتغير تقريباً منذ العام ١٩٧٤، وقد بلغت ٤٣,٩ ٪ ، وتحتل ايطاليا المركز الاول، ثم تأتي تباعاً فرنسا والمانيا وبريطانيا.
- الدول العربية بلغ معدل نسبة المستوردات اللبنانية من الدول العربية في فترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢ حوالي ١٢,٤٪ من اجمالي المستوردات اللبنانية، وقد حصل تغيير بالنسبة لترتيب الدول العربية المصدرة الى لبنان على الشكل التالي. في عام ١٩٧٤ احتلت سوريا المرتبة الاولى، وفي عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ احتل العراق المرتبة الاولى،ثم اتت السعودية في المرتبة الاولى حتى عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٧ اصبحت الكويت في المرتبة الاولى، ثم في مرحلة ١٩٨٨ - ١٩٩٢، جاءت سوريا في الطليعة.

- الدول الاوروبية الاخرى: بلغ متوسط نسبة الواردات من الدول الاوروبية الاخرى في فترة ١٩٧٤- ١٩٨٢ حوالي ٦ . ١١ ٪ ، وقد حل تباعاً في المرتبة الاولى كل من تركيا وسويسرا وقبرص.
- الدول الاميركية: بلغ متوسط نسبة المستوردات اللبنانية من الدول الاميركية في فترة ١٩٧٤ -١٩٩٢ حوالي ٦ . ١٠٪ . وتأتي الولايات المتحدة اولاً، مع ملاحظة اهمية كل من البرازيل وكندا.
- الدول الآسيوية: سجلت صادرات هذه الدول الى لبنان ازدياداً ملحوظاً حيث ارتفعت حصتها من مجمل المستوردات اللبنانية في ٧٪ عام ١٩٧٤ الى ١٣ ٪ سنة ١٩٩٢.

وبلغ متوسط هذه النسبة ٦ . ٩ ٪ في فترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢. وقد احتلت اليابان المرتبة الاولى، ثم اتت بعدها هونغ كونغ.

- دول اوروبا الشرقية: بلغ متوسط المستوردات اللبنانية من دول اوروبا الشرقية نسبة ٦ . ٧٪ من مجموع مستوردات الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢. وتبرز اهمية كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا في هذا المجال.
- الدول الافريقية: بلغ معدلها ٤ . ٠٪ من مجموع مستوردات لبنان للفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢ (٢٥).

كانت المصدرات اللبنانية تتشكل سابقاً من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومشتقاتها. ثم تميزت فيما بعد بالحصة المهيمنة للسلع المصنعة التي تخطت ٨٠٪ من اجمالي الصادرات في سنة ١٩٨٢. اما المنتجات الزراعية، فقد قاربت حصتها ٢٠٪ من المصدرات الاجمالية. وقد تكونت بمعظمها من السلع النباتية وفيما خص التوزيع السلعي للصادرات الصناعية، فإنه لم يحصل اي تغيير جذري منذ العام ١٩٧٤.فاستناداً الى الاحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت، فإن منتجات صناعة الاغذية والمشروبات ومنتجات الصناعات الكيمائية ومصنوعات الورق والمنتجات النسيجية تحتل المرتبة الاولى

بين الصادرات الصناعية اللبنانية.

وتتوزع الصادرات اللبنانية على حوالي ٧٩ دولة في العالم. واستناداً الى الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، جاء ترتيب الدول المستوردة من لبنان خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٩٢ كالتالي:

- الدول العربية: احتلت الدول العربية المرتبة الاولى في حصتها من الصادرات اللبنانية، والتي بلغ متوسطها ٢ . ٦١٪ من مجموع الصادرات اللبنانية في فترة ١٩٧٤-١٩٩٢. اما اهم الدول العربية التي يصدر اليها لبنان : السعودية، العراق (قبل التسعينات)، سوريا، الاردن، الكويت، الامارات العربية.
- دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية: حافظت دول هذه المجموعة على مركزها الثاني في حصتها من الصادرات اللبنانية. وبلغ متوسط نسبة الصادرات اللبنانية اليها ٦ . ١٢٪ خلال فترة ١٩٧٤- ١٩٩٢. وتجدر الاشارة الى ان نسبة الصادرات اللبنانية الى هذه الدول تدنت بشكل ملحوظ خلال الاحداث اللبنانية، حيث انخفضت من ٢٣٪ عام ١٩٧٤ الى ٥ ٪ عام ١٩٨١، ثم ارتفعت تدريجياً الى ٢١٪ عام ١٩٩١، والى ١٨٪ عام ١٩٩٢.
- الدول الاوروبية الاخرى: احتلت المرتبة الثالثة بحيث شكلت الصادرات اللبنانية اليها نسبة ١ . ٧٪ من مجموع الصادرات في الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢. مع الاشارة الى اهمية كل من تركيا وسويسرا في هذا المجال.
- الدول الاميركية: احتلت هذه الدول المرتبة الرابعة بمتوسط نسبة ٢ . ٤٪ من مجموع الصادرات اللبنانية. وتأتي الولايات المتحدة الاميركية في طليعة هذه الدول.
- دول اوروبا الشرقية: بنسبة ٣ . ٢٪ من مجموع الصادرات اللبنانية، والدول الآسيوية بمعدل ٥ . ١٪ للفترة ١٩٧٤- ١٩٩٢ (٢٦) .

تميزت التجارة الخارجية في لبنان بالتفوق الدائم للاستيراد على التصدير، وبالتالي، بالعجز المتواصل للميزان التجاري. ومن المهم الاشارة الى ان حوالي ٧٥٪ من حاجات لبنان الضرورية تغطى بالاستيراد من الخارج.

ان الحصة الكبيرة للدول العربية في اجمالي الصدرات اللبنانية لا يجب ان تحجب عن لبنان بعض الحقائق التي يجب ان يواجهها، وخاصة الصعوبات والعراقيل التي قد تنشأ بسبب الخلافات الاقليمية التي تترجم عبر نزاعات وحروب ومواقف سياسية سلبية من لبنان، تتحول في احيان كثيرة الى مواقف اقتصادية ذات آثار مضرة. بالإضافة الى بداية ظهور صعوبات تعترض السلع اللبنانية المصدرة الى البلدان العربية، التي تعتبر تقليدياً اسواق تصريف الانتاج اللبناني، بسبب جهود التصنيع في هذه البلدان، وبسبب منافسة السلع الواردة من بعض دول جنوبي شرقي آسيا، والتي تتميز بجودة مرتفعة، وبكلفة منخفضة. لذلك فالمبادرة الفردية اللبنانية بحاجة الى دعم من الدولة، التي يجب ان تعتمد سياسة تجارية خارجية ملائمة لهذه المعطيات، وخاصة لناحية توسيع الاسواق الخارجية للبنان. ان اي تراجع في حجم التصدير وقيمته يعني تراجعاً في الانتاج فيما بعد، وصرف قسم مهم من اليد العاملة. كما ان احلال الصناعات البديلة عن الاستيراد يمكّن من زيادة فرص العمل واستيعاب جزء مهم من اليد العاملة الموجودة في سوق العمل اللبناني، والتي تفتش عن عمل.

ب- النقل:

ان لقطاع النقل دوراً هاماً وفعالاً في الدورة الاقتصادية في لبنان، نظراً لما يقدمه هذا القطاع من خدمات لباقي القطاعا الاخرى: كالزراعة والصناعة والتجارة . الحقت الحرب في لبنان اضراراً كبيرة في قطاع النقل، وعطلت جزءاً مهماً من بنيته التحتية، وادت الى توقف مرفأ بيروت عن العمل لمرات عديدة على الرغم من اهميته كمرفق حيوي من مرافق قطاع النقل. بالإضافة الى الاضرار

التي لحقت بالمرافق الحيوية الاخرى من مطار وطرق. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج القائم لقطاع الخدمات ٩.١١٪ سنة ١٩٦٤، و ٦.١٢٪ نسبة ١٩٦٧، و ١١٪ سنة ١٩٧٧. ويشمل هذا القطاع شبكة الطرق والنقل الداخلي والنقل البحري والنقل الجوي.

وتشمل شبكة الطرق في لبنان ٥٧٠ كلم طرق دولية، بالإضافة الى ١٤٢٠ كلم طرق رئيسية، و٤٣١٠ كلم طرق ثانوية ومحلية. اما السكك الحديدية التي كانت تشمل خطاً على طول الساحل اللبناني، وآخر من بيروت الى دمشق، فهي معطلة منذ أمد بعيد.

وعرفت حركة النقل البحري الترانزيت تطوراً مهماً بواسطة مرفأ بيروت، ثم سجلت تراجعاً ملحوظاً منذ بداية احداث ١٩٧٥ بعد حركة تصاعدية كبيرة، ان بالنسبة لعدد البواخر، او بالنسبة لحجم البضائع المشحونة. و لا بد من الاشارة الى بروز اهمية الاسطول التجاري اللبناني، فبعد ان كان عدد السفن ٣٠ سنة ١٩٧٠، اصبح ١١٥ في سنة ١٩٧٥، و ٢١٥ من سنة ١٩٧٩. وسجلت حركة الملاحة في مرفأ بيروت دخول ٢٢٣٧ باخرة خلال عام ١٩٩١، افرغت حوالي ٣ ملايين طن بضاعة، شحنت حوالي ٨٨ الف طن. وتزايدت هذه الحركة خلال عام ١٩٩١ لتصل الى ٣.٢٤ باخرة افرغت حوالي ٤.٧ مليون طن بضائع مختلفة، وشحنت حوالي ١٧٢ الف طن. وسجلت حركة الترانزيت ٢١١.٨ الف طن (٢٨).

وتعرض مطار بيروت الدولي للتدمير والتخريب والتوقف عن العمل مرات عديدة خلال الحرب في لبنان. ان حالة التجهيزات في المطار سيئة تتطلب اعادة تأهيلها، بالاضافة الى شراء اجهزة جديدة حديثة ومتطورة بالرغم من ذلك، فقد سجل المطار حركة ناشطة خلال عام ١٩٩١ بلغت ١.٨٢٢ رحلة. بلغ عدد الركاب الذين مروا بمطار بيروت الدولي ٢٧٤٨٠٠٠ عام ١٩٧٤ ثم تراجع الى ١.٤٣٥٦٣ راكب سنة ١٩٩٣ (٢٩).

اما من ناحية النقل الداخلي، فإنه يعتمد على النقل المشترك والنقل الخاص بلغ العدد الاجمالي للحافلات العاملة لدى مصلحة النقل المشترك حوالي ١٠٠ حاملة تعمل في بيروت وضواحيها في سنة ١٩٩٢. كما يعتمد النقل الداخلي على النقل الخاص ايضاً. فهناك ١٠٦٤٩ لوحة عمومية في لبنان للسيارات السياحية، و ٦٠٠ لوحة عمومية للحافلات، و٣٤٤٢ لوحة عمومية للشاحنات بالإضافة الى بعض اصحاب اللوحات الخصوصية التي تعمل في مجال النقل (٣٠).

كل ذلك يعطينا فكرة واضحة عن اهمية قطاع النقل في تأمين حجم كبير من فرص العمل لليد العاملة المطلوب. ويتطلب هذا القطاع العمل على تأهيل شبكات المواصلات للحد من ازمة السير الخانقة. بالاضافة الى تأهيل كل من مرفأ بيروت الدولي ومطار بيروت الدولي وتطويره وتحديثه لكي يلائم متطلبات الاقتصاد اللبناني. كما يجب العمل على تشغيل خطوط السكة الحديدية.

ج- الخدمات السياحية:

تميز القطاع السياحي بازدهار كبير حتى سنة ١٩٧٤، وكان للاحداث اللبنانية التي بدأت منذ سنة ١٩٧٥ اسوأ الانعكاسات عليه بسبب شدة حساسيته وارتباطه بالامن والاستقرار. وبشكل عام، تجمدت حركة السياحة خلال الحرب، ولم تتمكن حتى اليوم من استعادة مستوى نشاطها الذي بلغته عام ١٩٧٤. وقد اصيب باضرار مباشرة وغير مباشرة ٥٣ فندقاً من اصل ١٠٠، يقع معظمها في الوسط التجاري وفي منطقة الفنادق، وحوالي ١٥٠ فندقاً من اصل ٤٥٠ موزعة بين عاليه وبحمدون والمتن الاعلى والمتن الجنوبي، وذلك بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٩. وتظهر لنا الاحصاءات اهمية السياحة في الاقتصاد الوطني ان من ناحية العائدات السياحية، او من ناحية المساهمة في تكوين الناتج المحلي القائم، قبل الاحداث بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧٤، وتراجع هذه الاهمية منذ سنة ١٩٧٥، وبالفعل فإن الارقام التي سجلت سنة ١٩٧٥و ومنه ١٩٧٩، لم تصل الى المستوى الذي بلغته سنة ١٩٧٤

وحتى بالتقييم بالاسعار الجارية. بلغت العائدات السياحية ٢.٤ مليون ل.ل. سنة ١٩٦٤، و ٩٦٧ مليون ل.ل. سنة ١٩٧٤، ثم تراجعت الى ٦٧٠ مليون ل.ل. سنة ١٩٧٥، والى ٤٥٤ مليون ل.ل. سنة ١٩٧٩. واذا احتسبنا المتوسط السنوي لنمو العائدات السياحية، فاننا نحصل على النسب التالية:

* مرحلة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ : ١٦.٨ ٪
* مرحلة ١٩٧٤-١٩٧٩: ناقص ١٤ ٪

ارتفعت نسبة مساهمة السياحة في التكوين الناتج المحلي القائم من ٧٥ : ٩٪ سنة ١٩٦٤، الى ١٩.٤ ٪ سنة ١٩٧٤، ثم انخفضت مع بداية الاحداث الى ١٤.٧٪ سنة ١٩٧٥، والى ٥.٣٪ سنة ١٩٧٩. واذا اخذنا تطور عدد نزلاء فنادق بيروت كمؤشر معبّر عن مدى تعثر حركة السياحة بين سنة ١٩٧٤ وسنة١٩٨٢، فبالرغم من التحسن الامني النسبي خلال السنوات ١٩٧٧، ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، لم يبلغ عدد نزلاء فنادق بيروت سوى ١٨.٨٪، و ١٨.٣٪ ، و ٢١٪ من عدد النزلاء في سنة ١٩٧٤.وبلغ عدد الفنادق في لبنان ٣٤٦ فندقاً، وعدد الغرف ١٥٤٨١ غرفة سنة ١٩٧٢(٣١) ، ثم حصل تراجع ملموس اذ بلغ عدد الفنادق ١٥٧ فندقاً، وعدد الغرف ٦٦٣٠ غرفة سنة ١٩٩١ (٣٢).

امن القطاع السياحي حوالي ٣٥ الف فرصة عمل مختلفة قبل اندلاع حوادث ١٩٧٥، توزعت كما يل:

- تأمين عمل مباشر بحوالي ١٤٠٠٠ عامل
- المساهمة بتأمين أعمال دائمة وموسمية لحوالي ٢١ الف عامل اضافي.
- وقد انخفضت هذه الارقام كثيراً بحيث بلغت نسبة التدني ما بين ٤٠و ٥٠ ٪ بسبب انعكاسات الاحداث مباشرة وغير مباشرة على السياحة.

وبالاستناد الى المسح الفندقي عام ١٩٩١- ١٩٩٢، بلغت عدد العاملين في الفنادق ٣٠٥٣ عاملاً سنة ١٩٩٢.

د- الخدمات المصرفية:

شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في لبنان يرجع بشكل اساسي الى الحرية التي يتميز بها النظام المصرفي اللبناني. وقد تأثرت المصارف بفعل الاحداث التي مر بها لبنان منذ عام ١٩٧٥، ولكنها كانت اسرع من القطاعات الاخرى في العودة الى نشاطها، ويعود هذا الامر الى مايلي:

- السرية المصرفية التي لا تقتصر على الاشخاص، بل تتعداهم الى السلطات القضائية والادارية والمالية.
- توفر احتياطي كبير من النقد النادر.
- خبرة وكفاءة العاملين في القطاع المصرفي.
- انشاء فروع المصارف في مختلف المناطق اللبنانية.
- انشاء فروع لبعض المصارف اللبنانية في الخارج.

بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٧٩ مصرفاً سنة ١٩٧٤، و٩٢ مصرفاً سنة ١٩٨٣، و ٨٢ مصرفاً سنة ١٩٩٦. وتجدر الملاحظة الى اهمية المصارف التجارية التي تمنح القروض لآجال قصيرة لا تتعدى الثلاثة اشهر،اذ بلغ عددها ٧٥ مصرفاً سنة ١٩٩٦، اي ٩١,٥ ٪ من مجموع المصارف بينما لم تتخط المصارف المتخصصة في التسليف المتوسط والطويل الاجل نسبة ٨,٥٪ من مجموع المصارف للسنة ذاتها. بحيث بلغ عدد سبعة مصارف (٣٣).

تشمل المصارف التجارية العاملة في لبنان الفئات التالية:

- المصارف اللبنانية
- المصارف اللبنانية- العربية، اي الخاضعة لمراقبة واشراف مؤسسات مصرفية عربية لأن معظم راسمالها عربي.

- المصارف اللبنانية- الاجنبية. اي الخاضعة لمراقبة واشراف مؤسسات مصرفية اجنبية لأن معظم راسمالها اجنبي.
- المصارف الاجنبية التي تعتبر فروعاً لمصارف اجنبية في لبنان.

ويتميز وضع المصارف المتخصصة في التسليف المتوسط والطويل الاجل. بما يلي:

- اقتصار اعتماد المصارف المتخصصة على رساميلها، وعلى الاموال التي تقترضها من المصارف لتمويل عملياتها.
- ضعف حجم الودائع لدى هذه المصارف، وذلك بسبب عدم اعتياد اللبناني على الايداع المجمد لفترة سنتين.

وقد حصلت تبدلات مختلفة بالنسبة للمصارف التجارية خلال الاحداث التي بدأت منذ سنة ١٩٧٥ ومنها:

- زيادة عدد الفروع المصرفية وانتشارها وارتباط ذلك بالتغيرات التي حصلت في التوزيع الجغرافي للسكان. بلغ عدد فروع المصارف العاملة ٣١٠ سنة ١٩٧٤، و ٥٥٧ سنة ١٩٩٢، و ٥٧٩ سنة ١٩٩٤، و ٦٢٨ فرعاً سنة ١٩٩٦، (فقط لغاية حزيران ١٩٩٦) . (٣٤).
- افتتاح عدد من المصارف اللبنانية وفروع المصارف اللبنانية في البلدان الاوروبية.
- انتقال قسم من الودائع الى المصارف التي تمكنت من مواصلة العمل وخدمة زبائنها خلال الاحداث.

وتشكل الودائع المصرفية المصدر الاساسي لموارد المصارف التجارية، وهذا ما يميز هذه المصارف عن مصارف الاعمال والمؤسسات المالية التي تعتمد بالدرجة الاولى على مصادرها الخاصة. وتتميز التسليفات المصرفية بضآلة حصة القطاع

الزراعي من مجموع تسليفات المصارف التجارية التي تراوحت بين ٣ . ٢ ٪ سنة ١٩٧٤، و ١ . ٢٪ سنة ١٩٨٣،(٣٥) و ٦ . ٢٪ سنة ١٩٩٥. أما حصة القطاع الصناعي (بما فيه البناء)، فانتقلت من ٢٨٪ سنة ١٩٧٤ ،الى ٦ . ٢٨٪ سنة ١٩٨٣، (٣٧)، ثم تراجعت الى ٧ . ١٣٪ سنة ١٩٩٥ (٣٨).

وتبرز اهمية حصة قطاع الخدمات من مجموع تسليفات المصارف التجارية بحيث ان نسبة ما حصل عليه هذا القطاع بلغت ٧ . ٦٩٪ سنة ١٩٧٤، و ٣ . ٦٩٪ سنة ١٩٨٣ (٣٩)، و ٧ . ٨٣٪ سنة ١٩٩٥، اي ما يزيد على اربعة اخماس التسليفات المصرفية (٤٠) بينما لا يحصل قطاع الانتاج، اي الزراعة والصناعة، الاعلى اقل من الخمس.

يستوعب القطاع المصرفي اللبناني ما بين ١٪ و ٢٪ من اليد العاملة اللبنانية، ويساهم بها بين ٦٪ و ٧٪ من الناتج المحلي القائم وبلغ مجموع اليد العاملة المصرفية ١٣٤٠٨ اشخاص سنة ١٩٩٠ و ١٤٢٨٢ شخصاً سنة ١٩٩٥، بحسب التقرير السنوي لجمعية مصارف لبنان. ان زيادة عدد موظفي المصارف، في وقت لم يسجل عدد المؤسسات المصرفية اي زيادة تذكر، ناتجة عن اتساع شبكة انتشار فروع المصارف في مختلف المناطق اللبنانية، وقد انتقل عددها من ٥٤٧ فرعاً سنة ١٩٩٠ الى اكثر من ٦٠٠ فرعاً سنة ١٩٩٥، وبالإضافة الى ذلك، فقد قامت المصارف بفتح اقسام جديدة لديها تتعاطى الخدمات المستحدثة التي تلبي حاجات الزبائن الجديدة. وتتميز القوى العاملة المصرفية في لبنان بنسبة عالية من العمالة الانثوية. فشكلت نسبة العاملات في القطاع المصرفي ٣٦٪ من العاملين في المصارف عام ١٩٩٠،و ٣٨٪ عام ١٩٩٥. وتعتبر غالبية العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ذات مستوى تعليمي مرتفع. فأكثر من ٧٠ ٪ منهم حائزون على شهادة البكالوريا – القسم الثاني وما يفوقها. وقد سجل عدد الحائزين على شهادة جامعية ازدياداً بلغ معدله السنوي ٩ . ٥٪ بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ (٤١) .

هـ- الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة والسكن

١- الخدمات التعليمية:

يعتبر التعليم من أهم عوامل تفعيل الانتاج وتطويره، فأي زيادة في حجم الموارد الاقتصادية بهدف التنمية الاقتصادية سوف تتعرض للهدر اذا لم يتوافر لها العنصر البشري المؤهل والقادر على ادارتها واستثمارها. وقد تأثر هذا القطاع كثيراً طوال سنوات الحرب، فالقطاع الرسمي ما زالت مؤسساته تعاني من آثار التدمير في المنشآت والتجهيزات، ومن سوء توزيع الكوادر التعليمية والادارية. بينما القطاع الخاص يتمتع بالاستقلالية المالية والادارية، وبالتالي بقدرة اكبر وسارع على التحرك والتوسع وتخطي الازمات.

وبلغ مجموع عدد الطلاب ٨٥١٤٢٥ طالباً سنة ١٩٩١ -١٩٩٢ منهم ٧٢٤٨٣٣ طالباً في التعليم العام اي ١ . ٨٥٪ .

ويبلغ عدد افراد البيئة التعليمية في التعليم المبني والتقني ٤٩٩٨ استاذاً ١٣.٣، منهم في التعليم الرسمي، و ٣٦٩٥ في التعليم الخاص. وقد شهد القطاع الرسمي تراجعاً في عدد المعلمين بلغ معدلاً سنوياً قدره ٥ . ٦٪ ما بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٢،مقابل زيادة سنوية معدلها ٥ . ٧٪ بالنسبة للقطاع الخاص. بالإضافة الى ارتفاع في عدد المدارس بلغ ٣٨ مدرسة، وتزايد في عدد طلاب هذا القطاع بمعدل سنوي ١ . ٨٪ في تلك الفترة (٤٢).

ويمكن اختصار هذا الاتجاه نحو القطاع الخاص بالرغم من ارتفاع كلفة التعليم في مؤسساته بالتالي:

- النقص في التجهيزات والمعدات والمختبرات الفنية في المؤسسات الرسمية وعدم تطويرها.
- اقتصار المدارس الرسمية على الاختصاصات الصناعية من ميكانيك وكهرباء والكترونيك.
- الرواتب المتدنية للهيئة التعليمية.

- عدم توفر الكتب والمراجع العلمية الحديثة والمتطورة.

لذلك تكون النتيجة عدم التوافق مع واقع سوق العمل اللبناني.

وبلغ عدد الجامعات والكليات والمعاهد العليا في لبنان ١٨ مؤسسة في سنة ١٩٩٢ تتمركز في اكثريتها في مدينة بيروت وضواحيها، مع وجود فروع لبعضها في مراكز المحافظات. ويشكل الطلبة الجامعيون غيراللبنانين والبالغ عددهم ٢٦٨٢٩ طالباً نسبة ٣١,٤٪ من المجموع العام للطلاب الجامعيين في العام ١٩٩١-١٩٩٢. وتضم الجامعة اللبنانية اكثر من نصف الطلاب الجامعين في لبنان.

بلغ عدد العاملين في الجامعة اللبنانية ٤٠٨٩ شخصاً .

وبلغ المعدل الاجمالي للمعلمين في العام ١٩٩١-١٩٩٢، ٥٦٣٥٨ معلماً، نسبة ٥١٪ منهم تعمل في التعليم الرسمي، و ٨٪ في التعليم الخاص المجاني، و٤١ ٪ في التعليم الخاص غير المجاني.

وتجدر الاشارة الى ان نسبة ٨٤,٢٪ من معلمين القطاع الرسمي تنتسب الى الملاك، بينما نسبة المنتسبين الى ملاك القطاع الخاص لا تتعدي ٤٣,٦٪ من مجموع معلميه. ان المدارس في الارياف بحاجة الى معلمين، بينما تشكو مدارس اخرى في المدن الرئيسية من زيادة في عدد المعلمين تتسبب في وجود بطالة مقنعة، وفي هدر المال العام من دون مردود تربوي او انتاجي يذكر. وقد بلغ عدد المدارس في العام ١٩٩١-١٩٩٢ حوالي ٢٢٩٩ مدرسة، منها ١٢٦٢ في قطاع التعليم الرسمي، و ٣٦٤ في قطاع التعليم الخاص المجاني، و٦٧٣ مدرسة في قطاع التعليم الخاص غير المجاني. (٤٣).

تتألف شبكة المؤسسات التعليمية المهنية الفنية من ٢٥٤ مدرسة ومعهد: ٢٨ في القطاع الرسمي، و ٢٢٦ في القطاع الخاص. وتتوزع المدارس والمعاهد الرسمية تقريباً بالتساوي على المحافظات، مع استئثار ضواحي بيروت باكبر نسبة، حيث المجمع المهني في منطقة الدكوانة المؤلف من تسعة مدارس ومعهد. وتتمركز

مدارس ومعاهد القطاع الخاص في منطقة بيروت الكبرى بنسبة ٤ . ٥٨٪.

توزع عدد الطلاب المسجلين في التعليم المهني والتقني للعام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ بنسبة ١ . ١٨٪ في القطاع الرسمي، و٩ . ٨١٪ في القطاع الخاص. منهم ٢٣٩٤ استاذاً، و١٦٩٥ ادارياً، وذلك في العام ١٩٩٢ (٤٤).

تتطلب التنمية واعادة التعمير سياسة تربوية شاملة تهدف الى تنمية الموارد البشرية بصورة تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته من الناحيتين العددية والنوعية. هناك تزايد مستمر في اعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الثانوية والجامعية، او عملهم في مجالات لا تتناسب مع مستوى شهاداتهم وتخصصهم، مما يبين عدم الملاءمة بين الاعداد والتأهيل في كل المستويات التربوية ومتطلبات سوق العمل في لبنان .

٢- الخدمات الصحية:

تضرر قطاع الصحة كغيره خلال فترة الاحداث اللبنانية فحصد نتائجها على الشكل التالي:

- اصابة معظم المرافق الصحية في لبنان، خاصة الحكومية منها، باضرار مختلفة.
- اعتماد الدولة بشكل شبه كلي على القطاع الصحي الخاص الذي ازدادت هيمنته على سوق الخدمات الصحية. واصبح الجزء الاكبر من موازنة الدولة للصحة يتصرف المستشفيات الخاصة وليس بتصرف المستشفيات الحكومية.
- ارتفاع اسعار الادوية.
- سوء توزيع الخدمات الصحية وارتفاع اسعارها نتيجة للتضخم ولتدني القدرة الشرائية للنقد اللبناني.
- تراجع القدرة الشرائية لدخل الفرد وضعف امكانيته في تغطية النفقات الصحية.

- تفاقم العجز المالي في مؤسسة الضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة.
- تردي اوضاع البيئة من تراكم النفايات وتلوث مياه الشفة، وغياب الرقابة على المواد الغذائية، مما ادى الى تفشي الاوبئة.
- ارتفع عدد الاسرة من ٧١٨٦ سريراً سنة ١٩٩٠ الى ٧٦٩٠ سريراً في سنة ١٩٩٢، في حين كان عدد الاسرة الحكومية ١٨٥٥ سريراً يعمل منها فعلياً ٣٥٠ سريراً، اي بنسبة ١٩٪.
- تزايد عدد المستشفيات من١٠٣ مستشفى عام ١٩٩٠ الى ١٢٩ مستشفى عام ١٩٩٢ وبلغ عدد المستشفيات الحكومية ٢٤ مستشفى تعمل بصورة جزئية بسبب النقص في التجهيزات، وانعدام التمويل، اضافة الى الاضرار الكبيرة اللاحقة بالابنية. بلغ العدد الاجمالي للمستوصفات في لبنان حوالي ٦٧٥ مستوصفاً، ثلث هذه المستوصفات تابع للدولة.
- ارتفع العدد الاجمالي للصيدليات في لبنان من ٦٤٢ صيدلية في العام ١٩٧٥، الى ٩٠٠ صيدلية في العام ١٩٨١، ثم الى ١٥٢٥ صيدلية في العام ١٩٩٢، اما عدد الصيادلة المنتسبين الى نقابة الصيادلة، فبلغ ١٧٠٠ صيدلياً عام ١٩٩٢.
- تعرض الجسم الطبي لهجرة كبيرة خلال سنوات الحرب، قدرت نسبة الاطباء المهاجرين بـ ١٠ ٪ بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٦، وبنسبة ٢٥٪ بين ١٩٨٧ و ١٩٩٠، اما عدد الاطباء المسجلين في نقابة اطباء لبنان فارتفع من ٣٨٦٥ طبيب عام ١٩٨٨ الى ٥٥٠٠ عام ١٩٩٢. يعمل في القطاع الاستشفائي حوالي ٣٥٠٠ طبيب. ويقدر حالياً وجود طبيب لكل ٦٥٠ شخصا . ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الزيادة السنوية في عدد الاطباء المتخرجين من الجامعات في الخارج. وقد بلغت نسبة الاطباء المتخرجين من لبنان خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٣ حتى العام ١٩٩٠ حوالي ٧٤ . ١٥٪ من

اجمالي عدد الاطباء المتخرجين. اما المتخرجون من جامعات الخارج، فقد توزعوا بنسبة ٦٢ . ٦٣٪ على اميركا واوروبا الغربية، و ٦٥ ١٧٪ على اوروبا الشرقية، و ٩٩ . ٢٪ على الدول العربية.

بلغت نسبة الاطباء الاختصاصين ٥٨٪ سنة ١٩٨١، و٦٦٪ سنة ١٩٨٨، ثم وصلت الى ٧٥٪ سنة ١٩٩٢ وذلك من اجمالي عدد الاطباء، ومن الملاحظة ايضاً ارتفاع مستمر في عدد اطباء الاسنان، بحيث يعكس هذا الوضع بمجمله غياب التخطيط للاحتياجات الصحية الفعلية.

وتقدر الاحصاءات وجود نقص في الجهاز الطبي المساعد. ففي عام ١٩٩٢، كان يوجد ممرضة لكل ٢٥٠٠ شخصي، ومساعدة ممرضة لكل ١٠٠٠-١٢٠٠ شخص، وقابلة قانونية لكل ٦٧٥٠ شخص في لبنان(٤٥).

بالإضافة الى كل ما ورد اعلاه. فقطاع الصحة يساعد على تأمين اعمال في قطاعات اخرى. ومنه شركات التأمين، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة. وتعاونية الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام...

المطلوب وجود سياسة صحية وطنية شاملة ذات اهداف واضحة ومتكاملة ترمي الى تطويرت الهيكلية الاساسية للنظام الصحي بجعله قادراً على تأمين الحاجات الصحية الفعلية للبنانيين، ومن الضروري جداً البدء باعادة تأهيل القطاع الاستشفائي العام.

٣- الاسكان:

بدأت ازمة السكن في لبنان منذ الستينات، واخذت تزداد اشتداداً بارتفاع اسعار الاراضي والشقق وبدلات الايجارات الجديدة بشكل يدعو الى القلق منذ سنة ١٩٧٣، وذلك كنتيجة للهجرة السكانية الداخلية من المناطق نحو المدن الرئيسية والعاصمة ولعدم توفر سياسة سكنية قادرة على تأمين السكن للعدد الضخم من الوافدين وقد ادت الحوادث التي بدأت منذ سنة ١٩٧٥ الى تهديم وتضرر عدد كبير

من الابنية السكنية، مما زاد في ازمة السكن، بحيث اصبحت تشكل معضلة اجتماعية كبيرة. قدرت المساكن المتضررة والمهدمة بحوالي ١٠٥٧٠ منزلاً بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٢. بالإضافة الى ذلك فهناك آلاف المساكن لا تتوفر فيها ادنى الشروط الصحية والاجتماعية. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا E.C.W.Aدراسة تظهر ابعاد هذه المشكلة ورد فيها ما يلي:

- ٨٠٠٠ عائلة تعيش في مساكن مرتجلة او تخاشيب.
- ٦٠٠٠٠ عائلة يزيد متوسط عدد افرادها عن ٤ اشخاص تعيش في مسكن مؤلف من غرفة رئيسية واحدة.
- ٦٩٠٠٠ عائلة يزيد متوسط عدد افرادها عن ٥ اشخاص تعيش في مسكن مؤلف من غرفتين رئيسيتين.

وهذا يعني حسب الدراسة ان ٤٢٪ من الاسر اللبنانية تعيش في مساكن بكثافة غير مقبولة. وقد زاد من تعقيد هذا الوضع الارتفاع الكبير في بدلات الايجار بسبب تزايد الطلب على المساكن وتقلص حركة البناء.

وقدرت هذه الدراسة حاجة لبنان السكنية ما بين سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٩٩ بحوالي ٤٠٠ الف مسكن، آخذة في الاعتبار زيادة عدد السكان وما يجب هدمه واستبداله من مساكن قديمة ومرتجلة (٤٦).

وقامت الدولة ببعض الجهد للمساعدة على حل المشكلة السكنية، فانشأت وزارة الاسكان والتعاونيات سنة ١٩٦٣، ثم مصرف الاسكان سنة ١٩٧٧، والصندوق المستقل للاسكان سنة ١٩٨٠، ثم الصندوق الوطني للاسكان.

ان لبنان ما بعد الحرب بحاجة الى اعتماد سياسة اسكانية ملائمة لحل ازمة السكن ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي ايضاً الى المساهمة في ايجاد فرص عمل جديدة ان على نطاق المؤسسات الاسكانية، او في مجل العمل في قطاع البناء.

و - الادارة الحكومية

بلغت حصة الادارة الحكومية في تكوين ناتج قطاع الخدمات نسبة ٣ . ١١٪ سنة ١٩٦٤، و ٦ . ١٤٪ سنة ١٩٧٧. وبقيت الموازنة اللبنانية ذات طابع مالي بحت حتى بداية عام ١٩٦٠، وذلك لاقتصار دور الدولة على تقديم الخدمات العامة. ومنذ ذلك الوقت، اصبح للموازنة دور اقتصادي واجتماعي، وذلك بعد انطلاق الدولة في سياسة الانماء الاقتصادي والاجتماعي، وتوزع نفقات الموازنة العادية بالنسبة لمخصصات كل وزارة بين الاجزاء الثلاثة التالية:

- الجزء الاول: رواتب موظفي الدولة والنفقات الادارية العامة.
- الجزء الثاني: النفقات السنوية العادية للتجهيز والانشاء.
- الجزء الثالث: نفقات تمويل برامج التجهيز والانشاء الانمائية الطويلة الاجل.

وتجدر الملاحظة الى امتصاص الجزء الاول من النفقات الذي يشمل الرواتب والاجور والنفقات العادية القسم الاكبر من نفقات الموازنة، بحيث تخطى الثلثين في سنة ١٩٧٤، اذ بلغ نسبة ٦٨٪ من اجمالي النفقات، ونسبة ٥ . ٦٩٪ سنة ١٩٨٣ (٤٧)، ووصل الى نسبة ٢ . ٩٣٪ سنة ١٩٩٣، و٥ . ٨٣٪ سنة ١٩٩٤، و٤ . ٩٧٪ سنة ١٩٩٦، (٤٨).

وبلغت حصة الرواتب والاجور وحدها نسبة ٩ . ٣٦٪ من اجمالي نفقات الموازنة في سنة ١٩٩٤، ونسبة ٨ . ٣٤٪ سنة ١٩٩٦. (٤٩)

شكلت الخدمات العامة نسبة ٨ . ٤٢٪ من النفقات الاجمالية لسنة ١٩٩٢، بعد ان كانت ١ . ٣٠٪ سنة ١٩٨٣، و ٣٣٪ سنة ١٩٨٢، و١ . ٤٠٪ سنة ١٩٨١. وبلغت حصة النفقات الاجمالية نسبة ٧ . ١٨ ٪ سنة ١٩٩٢، بعد ان كانت ٥ . ١٩٪ سنة ١٩٨٣، و ٨ . ٢١٪ سنة ١٩٨٢، و٣ . ١٩٪ سنة ١٩٨١. اما حصة نفقات الخدمات الاقتصادية فبلغت نسبة ١١٪ سنة ١٩٩٢ بعد ان كانت ٧ . ٢٥٪ سنة ١٩٨٣، و ٤ . ٢٤٪ سنة

١٩٨٢، و٦ . ٢١٪ سنة ١٩٨١. وازدادت حصة النفقات غير القابلة للتوزيع من ١٩٪ سنة ١٩٨١، الى ٨ . ٣٠٪ سنة ١٩٨٢، الى ٧ . ٢٤٪ سنة ١٩٨٣ والى ٥ . ٢٧٪ سنة ١٩٩٢ (٥٠).

نستنتج من كل ذلك عدم وجود مزيد من الاهتمام بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية جداً، خاصة بعد احداث ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وما اتى بعدها من تطورات . اما زيادة حصة النفقات غير القابلة للتوزيع فتعود الى ارتفاع فوائد الديون الداخلية. ان القسم الاكبر من هذه الفوائد يدفع كثمن للقروض المعقودة من قبل الدولة في شكل سندات خزينة قصيرة الاجل، ويرجع اساساً زيادة كمية اصدار السندات المرتبط بدوره بزيادة العجز في الموازنة. وتجدر الاشارة الى الاهمية المتزايدة لسندات الخزينة المتوسطة والطويلة الاجل في اجمالي السندات المتداولة.

انطلاقاً من هذه الزاوية، يظهر الجانب السلبي للارتفاع الكبير والمرهق في حجم الفوائد المترتبة على ديون الدولة. فلو ان هذه القروض عقدت لتمويل مشاريع انمائية لامكن تحمل الاعباء الناتجة عنها بواسطة مردود التثميرات ولو على المدى البعيد. اما وان هذه القروض تستخدم في معظمها لتمويل نفقات إما غير منتجة او ذات انتاجية ضئيلة جداً، فإن الاعباء الناتجة عنها تكون مرهقة للاقتصاد تشمل الواردات العامة الضرائب والرسوم المختلفة وحاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار. وتعتمد الموازنة بالدرجة الاولى على الضرائب غير المباشرة، وقد تطورت الاهمية النسبية لمساهمة الضرائب والرسوم غير المباشرة، في مجموع الواردات من ٨ . ٣٥٪ سنة ١٩٨١، الى ٤٤٪ سنة ١٩٨٣ والى ٧ . ٤٦٪ سنة ١٩٩٦. وتتميز الضرائب والرسوم غير المباشرة بسهولة جبايتها وتحصيلها، ولكنها غير عادلة، لانها تفرق بين غني وفقير، وبين عازب ورب عائلة كبيرة.

اما الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها فبلغت نسبة مساهمتها في مجموع الواردات ٧ . ٣٢٪ سنة ١٩٨١، و٢٨٪ سنة ١٩٨٣ و ١ . ٣٣٪ سنة ١٩٩٦ (٥١) .

ان جباية الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها عملية صعبة، الا انها اكثر

عدالة من غيرها لانها تأخذ في الاعتبار الوضع الشخصي المالي والعائلي للفرد. وكان من الفضل خفض الضرائب غير المباشرة. وخاصة تلك التي تصيب السلع الاستهلاكية الضرورية، وزيادة الضرائب المباشرة مع تخفيض نسبتها على ذوي الدخل المحدود، وزيادتها تصاعدياً على المداخيل والارباح المرتفعة، وذلك شرط وجود حد اعلى لتلافي الحد من زيادة النشاط والمبادرة.

تتميز الموازنة بالعجز المتواصل الذي يعد من اسباب التضخم النقدي لانه لا يهدف الى تمويل مشاريع اقتصادية انمائية وبالتالي زيادة فرص العمل وخفض نسبة البطالة، بل تغطية نفقات غير منتجة.

ان استمرار تزايد العجز في الموازنة سنة بعد اخرى، في ظل تفاقم المعدلات السنوية للتضخم، وغياب المشاريع الانمائية في سياسة الانفاق، يطرح بالحاح ضرورة اعادة النظر بالنظام الضريبي المعتمد في الوقت الحاضر، وطرق تطبيقه. ولا يكاد يؤمن هذا النظام الضريبي الواردات اللازمة للدولة لتغطية اجور الموظفين والنفقات العادية. بالإضافة الى عدم جواز اقتصار الدولة على المجال التقليدي في وقت تتفاعل فيه نتائج الاحداث على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب تدمير جزء من البنية التحتية، ومن طاقة الانتاج الوطني، والهجرة الكثيفة لليد العاملة الفنية والمؤهلة الى الخارج. وتراجع الاوضاع الاجتماعية من جراء التضخم والغلاء، وانتشار مختلف انواع البطالة من فعلية ومقنعة.

ومن المجدي ايضاً الاشارة الى تعدد الموازنات، من موازنة عامة، وموازنات ملحقة، يؤدي الى تفريع وتجزئة السياسة المالية للدولة والاحصاءات المالية، مما قد يعرقل موضوع دراسة وتحليل المالية العامة للدولة.

٦- السياسات الرسمية في مجال القطاعات الاقتصادية:

أ- الزراعة :

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت بتاريخ ٩٧/٦/١١ على مشروع وزير الزراعة باعتماد وسائل حماية المنتجات الزراعية. ومن هذه الوسائل تطبيق الروزنامة الزراعية بشكل اوسع يشمل عدداً اكبر من السلع الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية.

وتم توقيع عدة عقود في اطار مشروع اعادة تأهيل الزراعة وتحديثها ، الممول من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتشمل تأمين تجهيزات وآلات لوزارة الموارد ولمشروع الليطاني وانشاء مركز تحليل في معهد الابحاث الزراعية اللبناني في صور، واعطاء مساعدات فنية في مجال الوقاية من حرائق الاحراج ، وتحضير مشروع اعادة تأهيل المدارس الزراعية الممول عن طريق قرض من صندوق التنمية السعودي ، ومشروع التنمية لمنطقة بعلبك - الهرمل الممول من برنامج الامم المتحدة للتنمية في شباط ١٩٩٧.

كما تم التوافق في الخلوة الاقتصادية التي نظمت بمبادرة الرئيس الحريري على زيادة التعاون مع غرف التجارة والصناعة في تطبيق المقاييس الدولية وخاصة بالنسبة لتصدير الانتاج الوطني، وعلى تشجيع الزراعات ذات المردود المرتفع واحلالها مكان الزراعات المدعومة، وانشاء اسواق تسمح بالبيع المباشر للمستهلك بمساعدة البلديات ، وبنشر اسعار الجملة بشكل منتظم ، وباعادة تنشيط المشروع الاخضر واعتماد التوجيه الزراعي.

ب- الصناعة :

بعد دراسة المتغيرات المحتملة في اسواق لبنان والمنطقة درست وزارة الصناعة موضوع التركيز على انشاء الصناعات التي تحل مكان الاستيراد

وع الاتجاه نحو تنمية صناعات التصدير. وتم اختيار الموضوع الثاني،
د الحماية في حال كانت ضرورية شرط ان تكون محددة بوقت وبحسب قطاع
ـ الصناعي.

تناولت مقترحات الخلوة فيما يتعلق بالصناعه ما يلي :

- اعفاء السلع النصف مصنعة المستوردة للمصانع اللبنانية من الرسوم الجمركية.
- اعطاء الاولوية للصناعة الوطنية في مجال مشتريات الادارات والمؤسسات العامة.
- العمل على ان يصل معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي الى ما بين ٦٪ و٨٪ في السنوات العشر القادمة.
- تنشيط معهد الابحاث الصناعية والمعهد اللبناني للمقاييس والمواصفات.
- تنمية التعليم التقني والمهني.
- توسع الصناعات التي تتميز بقيمة مضافة مرتفعة.

ج - الطاقة:

هناك مشاريع مطروحة لقطاع الكهرباء من ناحية التأهيل ومن ناحية
ساء، ومنها مشروع بحث فيه مع سوريا لتوليد الكهرباء على الغاز في محطة
ا في لبنان وتتزود بالغاز السوري مقابل حصول سوريا على كمية معينة من
ار الكهربائي. بالاضافة الى انشاء محطة ثانية في الجنوب تعمل على المياه.

تشمل مشاريع التأهيل المؤسسات التي للدولة وصاية عليها فقط، باعتبارها
سسات مستقلة. وتهدف هذه المشاريع، التي حُضِّر لها بالتعاون مع مؤسسات
ية، وخاصة البنك الدولي والمجموعة الاوروبية الى تأهيل كل قطاع الكهرباء :
يد الطاقة، نقلها وتوزيعها.

وقد تقدمت شركات عالمية بطلبات للتصنيف وجرى قبول عروضها ضمن

شروط قاسية واعتماد مقاييس الخبرة وحجم العمليات لكل شركة.

وجرت عمليات التلزيم لشركة ايطاليه للمرحلة الاولى وهي الانتاج. ولشركة كوريه للمرحلة الثانية وهي نقل التيار، اما المرحلة الثالثة، فهي توزيع الطاقة على المنازل والمصانع.

د- في مجال النفط :

تمت دراسة المردود الاقتصادي لتشغيل مصفاتي طرابلس والزهراني ، وقد حققت الوزارة عملية مسح عامة شملت خزانات المحروقات للقطاع الخاص. والصهاريج، ومحطات البنزين، ومحطات تعبئة الغاز، ووضعت مواصفات نموذجية لتطبق على هذا القطاع.

كما تدخلت في سوق المحروقات كمنافس من اجل تأمين استقرار الاسعار وبدأت بشراء البنزين منذ اواسط ١٩٩٣، ونتج عن ذلك مضاربة في الاسعار وانخفاض فيها.

هـ- في مجال البناء :

تم البدء بسياسة تمويل إعادة بناء المساكن المدمرة كلياً او جزئياً وترميم المساكن المتضررة بشكل سهل اعادة المهجرين جزئياً الى قراهم لأن المشروع لم ينجز كلياً حتى اليوم بسبب النقص في امكانيات استكمال التمويل.

و- في مجال التجارة :

ان مقررات الخلوة الاقتصادية تعطي فكرة عن التوجه الجديد الذي ستعتمده الدولة في هذا المجال ، ومن المقترحات التي عرضت ونوقشت وتم الاتفاق عليها :

- انشاء مركز مشترك في كل نقطات العبور الحدودية لتسهيل حركة السلع.
- اعادة النظر في الرسوم الجمركية على السيارات وصرف النظر عن اي

زيادة في هذه الرسوم.

- زيادة الانتاجية عن طريق خفض ايام التعطيل في الاعياد، بالاضافة الى زيادة ساعات العمل في القطاعين، العام والخاص.

ز- في قطاع النقل :

تعمل الحكومة على تنفيذ مشروع الاوتوستترادات الذي يحل الكثير من مشاكل بيروت الكبرى ، واهمها الوصول الى المدينة من المناطق كافة، وازمة السير الخانقة التي يسببها التجمع البشري حول العاصمة من دون توفر مدى حيوي، وبالتالي الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

وتحقق هذه الاوتوستترادات تسهيلات اقتصادية كبرى لانها تخفف من كلفة استهلاك السيارة ومن تلوث البيئة، وتسهل انتقال الناس وتساهم على ابقائهم في مناطق تواجدهم اذا تأمنت فيها فرص العمل ان على صعيد المشاريع الزراعية او الصناعية في مناطق بعيدة عن العاصمة.

وتم تأهيل الباصات وزيادة عددها، وزيادة عدد السيارات الخاصة للنقل بعد السماح باصدار عدد من اللوحات العمومية. بالاضافة الى مشاريع لتوسيع مرفأ بيروت والمطار الدولي واقامة مناطق حرة.

ح- في مجال السياحة :

اعيد فتح مغارة جعيتا ، وتم التعاقد مع شركة لترميم استراحة صور واعادة بنائها وتجهيزها واعيد احياء مدرسة الادلاء السياحيين، كما وضع مشروع للاعفاءات الفندقية ومشروع زيادة عامل الاستثمار في القطاع الفندقي وزيادة المواقع السياحية.

وتم اشراك لبنان في معارض ومؤتمرات سياحية عدة، ووقع لبنان اتفاقاً سياحياً مع سوريا وآخر متعلقاً بالبرنامج التنفيذي للاتفاق الثلاثي السياحي

اللبناني- السوري- الاردني.

وتم الاتفاق في الخلوة الاقتصادية على المقترحات التالية :

- العمل على جعل معدل النمو للقطع السياحي ٢٠٪ تقريباً في السنوات المقبلة.
- ايجاد حل نهائي للمشاريع الخاصة السياحية التي انشئت على الاملاك العامة يضمن المحافظة عليها مع تأمين مداخيل مالية للخزينة العامة.
- تنظيم المدارس الفندقية.
- تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول الى لبنان.

ط - في مجال التعليم :

ان الحكومة تعمل على حل المشكلة التربوية الراهنة في لبنان عن طريق تفعيل النظام التعليمي بحيث يتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات نموه وتوفير العلم لجميع اللبنانيين في كل لبنان وجعله الزامياً في المرحلة الابتدائية.

وهناك مشاريع عددية ممولة من مؤسسات عربية ودولية لاعادة اعمار المدارس وتأهيلها ، بالاضافة الى التأهيل الفني والمهني.

وقد اعدت الحكومة، بواسطة مكاتب استشارية متخصصة، التصاميم الهندسية، لانشاء مجمع لابنية الجامعة اللبنانية في منطقة الحدث- الشويفات. وتبلغ تكاليف المشروع نحو ٢٥٠ مليون دولار اميركي. وهو يؤهل الجامعة لاستيعاب حوالي ٤٠ الف طالب. وتسعى وزارة الثقافة والتعليم العالي الى تعزيز معهد العلوم التطبيقية لاعداد الطلاب إعداداً تقنياً لتعزيز انخراطهم في سوق العمل.

ي - في مجال الصحة :

قامت الحكومة بمسح شامل لتشمل خدماتها الصحية كل المناطق اللبنانية مع

اعطاء الاولوية للمناطق والتجمعات السكانية الاكثر حاجة الى هذه الخدمات خاصة لجهة الوقاية او العلاج. كما تجرى اعادة تاهيل البنى التحتية واستكمال التجهيزات تحقيقاً لاستراتيجية وطنية هدفها الانماء الاجتماعي المتوازن التي ستؤمن مستقبلاً بطاقة صحية موحدة لكل مواطن.

بدأ العمل في انشاء مستشفيات في سبلين والهرمل، ويتوقع انجازها عام ١٩٩٨ ، بالاضافة الى انشاء المستشفى الجامعي في بيروت واعادة تجهيز مستشفى الكرنتينا، ومشاريع بناء مستشفيات في المناطق اللبنانية.

خلاصة:

بالنتيجة فإن بنية الاقتصاد اللبناني بقطاعاتها الثلاث: الزراعة والصناعة والخدمات لا يمكن لها ان تؤمن فرص عمل تستوعب اليد العاملة اللبنانية التي تدخل سنوياً الى سوق العمل. وبالفعل فهناك ضعف في قطاعي الانتاج اي الزراعة والصناعة، وهيمنة لقطاع الخدمات، وعجز في الميزان التجاري، والدور المحدود للقطاع العام في المجال الاقتصادي- الاجتماعي. بالإضافة الى هذا الخلل البنيوي، هناك خلل بين المناطق بعد استقطاب العاصمة للغالبية العظمى من السكان، بشكل ادى الى تفريغ بقية المناطق من الكوادر العليا والمؤهلة، والى نمو فوضوي غير متوازن، واحاطة العاصمة بحزام من الفقر والبطالة كل ذلك ادى الى تزايد الهجرة وحرمان لبنان من قسم كبير من اليد العاملة الماهرة والمؤهلة ممن يصعب استبدالها بشكل لا يمكن اعادة البناء بدونها.

ان المطلوب هو اعادة توزيع نقاط التطور والازدهار بين مختلف القطاعات والمناطق بالإضافة الى ضرورة الانتقال من حالة التطور العفوي والفوضوي للاقتصاد اللبناني الى حالة التطور المنظم. وهذا ما يؤدي الى مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في ايجاد فرص العمل للعديد من اللبنانيين وفي خفض حجم كل من البطالة الفعلية والبطالة المقنّعة.

حواشي القسم الأول

١- د. عبده يبرودي: "واقع الاقتصاد في لبنان" مؤسسة الدراسات الاستراتيجية من اجل السلام ١٩٨٧.

٢- راجع (١).

٣- مصرف لبنان: التقرير السنوي للاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٤- راجع (٣).

٥- راجع (١).

٦- د. عبده يبرودي: علاقة التعاونيات بالاقتصاد وآثارها على الاقتصاد الوطني، بيريت عدد ١٦ .

٧-راجع (٣) .

٨- راجع (٣) .

٩- راجع (٣) .

١٠- راجع (٣) .

١١- راجع (٣) .

١٢- راجع (٣) .

١٣- KASPARIAN. R.et BAUDOIN.A."la. Populotain de'placée au LIBAN,1975-1987 Université Saint -Joseph Beriut- Liban. Fev-1992.

١٤- راجع (١) .

١٥- التقرير السنوي لجمعية مصارف لبنان ١٩٩٥-١٩٩٦.

١٦- راجع (١) .

١٧-راجع (٣) .

١٨- راجع (٣) .

١٩- راجع (٣) .

٢٠- راجع (١) .

٢١- راجع (١) .

٢٢- راجع (١٣) .

٢٣- راجع (٣) .

٢٤- راجع (١٣).

٢٥- راجع (٣) .

٢٦- راجع: (٣) .

٢٧- راجع (١) .

٢٨- راجع (٣) .

٢٩- راجع (٣) .

٣٠- راجع (٣) .

٣١- راجع (١) .

٣٢- راجع (٣) .

٣٣- راجع (٣) .

٣٤- راجع (١٥) .

٣٥- راجع (١) .

٣٦- راجع (١٥) .

٣٧- راجع (١) .

٣٨- راجع (١٥) .

٣٩- راجع (١) .

٤٠- راجع (٣) .

٤١- راجع (١٥) .

٤٢- راجع (٣) .

٤٣- راجع (٣) .

٤٤- راجع (٣) .

٤٥- راجع (٣) .

٤٦- راجع (١) .

٤٧- راجع (١) .

٤٨- راجع (١٥) .

٤٩- راجع (١٥) .

٥٠- راجع (١) و (٣) .

٥١- راجع (١٥) .

القسم الثاني: واقع القطاعين العام والخاص

منذ حصول لبنان على استقلاله في عام ١٩٤٣، بقي النظام الاقتصادي فيه، وبالرغم من بعض التعديلات التي ادخلت عليه، يشكل حاله فريدة من نوعها في المنطقة العربية، لناحية ليبراليته المفرطة. فحتى اواخر الخمسينات بقي النشاط الاقتصادي الى حد بعيد ، من شأن المبادرة الفردية والقطاع الخاص. وكان هذا الاخير يتمتع بحرية شبه كاملة في تنظيم وادارة نشاطاته. واكتفت الدولة بدور "الشرطي" الذي يقوم بتأمين الامن وحماية حرية المبادرة الخاصة. مع بعض الاجراءات التي تقتضيها مصلحة القطاع الخاص ولا يستطيع هذا الأخير تحقيقها بنفسه، كوسائل المواصلات والاشغال وبعض الاشغال والخدمات العامة الأخرى. ومع مجيء الرئيس فؤاد شهاب الى الحكم جرت محاولة لتعديل موقع الدولة ودروها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال شروع الدولة بمهمة التخطيط للتنمية الشاملة والمتوازنة في لبنان. ولكن التخطيط الذي تم اعتماده في ذلك الوقت هوالذي لا تتدخل بموجبه الدولة بشكل مباشر "إلا في مجال الاستثمار في الهياكل الاساسية ووضع الأطر القانونية والادارية المناسبة ". وفي اطار هذا التوجه تم تجهيز الدولة بعدد من المؤسسات المتخصصة التي تمكنها من التخطيط للتنمية وتنسيق الجهود في مجال تنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ ومراقبته.

١- القطاع العام:

أ- حجمه وبنيته

حتى أوائل الستينات بقيت اهمية القطاع العام في لبنان محدودة جداً. فإلى جانب ادارات الدولة العادية أقتصر على عدد من المرافق والمصالح العامة.

وبعض هذه المرافق كان يدخل في صلب الموازنة العادية للدولة كالبريد والجريدة الرسمية. والبعض الاخر كانت موازناته ملحقة بالموازنة العادية كمصلحة الهاتف، مكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني. اما الباقي فكان عبارة عن مصالح مستقلة تبيع خدماتها كأي مؤسسة خاصة، أوكل أمر استثمار معظمها لشركات خاصة اجنبية بموجب عقود امتياز كانت قد ابرمت من قبل سلطات الانتداب كشركات: الكهرباء والمياه، مرفأ بيروت، سكك الحديد، وشركة حصر التبغ والتنباك التي كان المؤسسة العامة الوحيدة المنتجة للسلع. وفي الستينات والنصف الاول من السبعينات لم يحصل تغيير جوهري في بنية القطاع العام في لبنان.

فمع انتهاء مدد العقود مع الشركات الخاصة لإدارة وتشغيل المرافق التي سبق ذكرها، اخذت هذه الأخيرة، الواحد تلو الآخر، تدخل في عداد المصالح المستقلة التي تشغلها الاجهزة الحكومية مباشرة. ومن جهة ثانية استحدثت الدولة، عدداً كبيراً نسبياً من الادارات والمصالح المستقلة الجديدة: البنك المركزي، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، مصلحة الانعاش الاجتماعي، المشروع الاخضر، مكتب الفاكهة المجلس الوطني لانماء السياحة، مجلس الخدمة المدنية صندوق الضمان الاجتماعي... الخ. وفي أواخر الستينات اخذت بنية القطاع العام تتغير قليلاً لتشمل عدداً من المؤسسات الانتاجية والمصرفية، اما لأسباب اضطرارية (بنك انترا الذي اعلن افلاسه ومصفاتي الزهراني وطرابلس بسبب تخلي طوعي من قبل الشركات المؤسسة)، وإما لقصور القطاع المصرفي الخاص عن تلبية حاجات التمويل المتوسط والطويل الأمد لقطاعات الصناعة والسياحة والاسكان. فانشىء مصرف الانماء الصناعي والسياحي ومصرف الاسكان، بمساهمة غالبة للقطاع العام (٥١٪ من اسهم المصرفين). ومع ذلك فقد بقي حجم القطاع العام طوال الحقبة التي سبقت الحرب الأهلية متواضعاً. إذ أن حصته من الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز ١٥٪ وحصته من مجموع القوى العاملة لم تتجاوز ١٢٪ في حين شكلت الاستثمارات العاملة

كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٦٤- ١٩٧٠ نحو ١٨٪ من مجموع الاستثمارات (٢).

ب- المشاكل التي يعاني منها القطاع العام والسياسة الرسمية اتجاهه

حافظت المرافق العامة، المنتجة للخدمات والسلع على ادائها الجيد بعد انتقال ادارتها واستثمارها، من القطاع الخاص الى القطاع العام. ولم يشكو اي منها من عجز يذكر. لا بل أن بعضاً منها كمصلحة كهرباء لبنان وشركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) كان يحقق فوائض مرتفعة نسبياً.ولكن الحرب الأهلية جعلت اوضاع القطاع العام في لبنان تتدهور بشكل مريع. فمن ناحية، الحقت هذه الحرب الكثير من الخراب والدمار بمباني القطاع العام وتجهيزاته المادية الأخرى من معدات وآلات. وما لم يطاوله الخراب والدمار، اخذ يتقادم ويعف عليه الزمن دون امكانية تجديده. كذلك جعلت الحرب الكادر الوظيفي للقطاع العام إما يهرم وإما يهجر هذا القطاع الى قطاعات أخرى او إلى الخارج، لا سيما ذوي الكفاءات الادارية والفنية العالية. وذلك بسبب تدني الاجور، والضغوطات المختلفة وبشكل خاص الاوضاع الامنية. ومن ناحية ثانية، نلاحظ ان الميلشيات وقوى الامر الواقع، قامت في فترة الحرب بتجريد الدولة من معظم سلطاتها السياسية والامنية والادارية، مما جعل الحكومة عاجزة عن تحصيل القسم الاكبر من موارد الخزينة المالية، سواء الضرائب والرسوم العادية او بدلات الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة (كهرباء، مياه، اتصالات سلكية ولاسلكية، مرافىء...). وتحول جزء كبير من موارد هذه المؤسسات الى صناديق الميلشيات التي قامت اضافة الى ذلك، بفرض توظيف عدد كبير من انصارها عديمي الكفاءة في ادارات الحكومة والمرافق العامة، دون ان يقوم هؤلاء بممارسة وظائفهم فعلاً، وهذا كله ادى الى تدهور انتاجية القطاع العام، ونوعية الخدمات التي يقدمها، وتفاقم الفساد الاداري. وفي نهاية الأمر وقعت معظم مؤسسات القطاع العام تحت عجوزات مالية ضخمة.

وعندما دخل لبنان مرحلة السلام، شكل تحسين اداء القطاع العام احد الاهداف

الرئيسية لسياسة النهوض الاقتصادي الرسمية. وبهذا الخصوص جرى التركيز المبدئي من قبل المسؤولين على ناحيتين. الناحية الأولى وهي ضرورة القيام باصلاح جذري للإدارة الحكومية، لجهة رفع كفاءة الموظفين باعادة تدريبهم وإدخال المعلوماتية في العمل الإداري ومكافحة الفساد وتحسين الرواتب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومنع التدخلات السياسية.. الخ، إضافة الى تسريح الفائض من الموظفين. وفي هذا المجال نصت احدى التوصيات التي تقدمت بها لجنة الخبراء المكلفة في عام ١٩٩٢ من قبل مجلس الوزراء بوضع خطة عمل اقتصادية مالية، على «رفع الحصانة عن الموظفين وتطهير الإدارة وتخفيض اجمالي عدد العاملين في القطاع العام بنسبة صافية لا تقل عن ٢٠٪» (٣).

أما الناحية الثانية فهي ضرورة العمل على تحسين اداء المؤسسات والمرافق العامة. وذلك من خلال اعادة اعمارها مادياً واعادة هيكلتها فنياً واعادتها الى حالة التوازن مالياً. وفي هذا السياق جرى الكلام على الخصخصة. وفي بداية الأمر جرى ربط ضرورة الخصخصة باحتمالات فشل محاولات تحسين اداء القطاع العام. وبهذا الخصوص نلاحظ ان لجنة الخبراء المذكورة أوصت بضرورة تخصيص بعض الانشطة الاقتصادية العائدة الى قطاع الدولة، مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسكلية وجمع النفايات وغيرها من الانشطة العامة. وكانت حجتها في ذلك، عدم توفر الشروط السياسية المؤاتية لاجراء اصلاح اداري حقيقي يعيد الاعتبار لمعايير الانتاجية والتحديث والانضباط المالي والتمرس بالخلفية المهنية والادارية. وكانت هذه هي تقريباً وجهة نظر خبراء البنك الدولي الذين اوفدوا الى لبنان في العام نفسه ١٩٩٢ (٤).

من المعروف ان السلطات المسؤولة لم تنجح في تحسين اداء القطاع العام. إذ فشلت محاولة الاصلاح الاداري. وبقيت الادارة الحكومية على حال من الاهتراء. في حين ان التحسن الذي شهدته المنشآت والمرافق العامة على صعيد التجهيزات والمعدات، لم يقابله تحسن في المستوى الفني والاداري للكادر البشري. ومن ناحية

ثانية اصطدم تمويل خطة النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار بفشل الرهان على تدفق المساعدات الخارجية. وبذلك عادت مسألة الخصخصة لتطرح من جديد ليس فقط كبديل للاصلاح الاداري. وانما ايضاً كحل لمشكلة تمويل خطة اعادة الاعمار. وفي هذا السياق نلاحظ ان مسألة الخصخصة احتلت حيزاً واسعاً في تقرير لاحق وضعه ايضاً خبراء من البنك الدولي في عام ١٩٩٥ تحت عنوان، "كيف يستطيع لبنان المنافسة في الاقتصاد العالمي" (٥). وقد أوضح التقرير المذكور بتحويل الكثير من المشاريع والأصول ASSETS التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص كمصافي البترول وخطوط الطيران وصناعة التبغ وتأسيس المناطق الصناعية والمناطق الحرة، كما أوصى بخصخصة المؤسسات المالية التي تملكها الدولة او تصفيتها.

على الصعيد العملي، لا تزال السلطات اللبنانية المسؤولة مترددة باعتماد الخصخصة بمعناها الضيق (اي التحويل الكلي او الجزئي لملكية المرافق والمنشآت العامة الى القطاع الخاص). ولكنها بالمقابل قررت زيادة دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع تأهيل البنى التحتية وادارتها وتشغيلها، واتخذت بهذا الخصوص العديد من الاجراءات العملية ابرزها:

- تأسيس شركة خاصة (سوليدير) للقيام باعمال اعادة بناء وتطوير الوسط التجاري لمدينة بيروت.
- تلزيم مهمة تأمين نظافة العاصمة الى شركة خاصة (سوكلين).
- تأمين خدمات الهاتف الخليوي (النقال) من قبل شركتين خاصتين واحدة فرنسية واخرى فلندية بطريقة (BOT).
- استبدال المصارف المتخصصة التي كانت الدولة تملك اغلبية اسهمها (مصرف الاسكان، مصرف الانماء الصناعي والسياحي) بمصارف جديدة يملك القطاع الخاص ٨٠٪ من اسهمها. لكن القطاع الخاص ما زال الى الآن ممتنعاً عن الاكتتاب بحصته.
- اعلان المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات عن خطوات عملية لتلزيم

تسعة مشاريع لشركات خاصة منها سبعة مشاريع بموجب عقود ادارة وتشغيل لمرافق خدمية داخل المطار (منقطة حرة، موقف سيارات، مبنى التموين والمطاعم، فندق سياحي، مباني الشحن، مناطق البيع بالمفرق، حقل خزانات الوقود). بالإضافة الى مشروع الاسواق التجارية في المدينة الرياضية ومشروع قصر المؤتمرات بطريقة (BOT). وهذه الطريقة نفسها هي التي ستعتمد لتنفيذ مشروع الاوتستراد العربي (بيروت- دمشق) ومشاريع اقامة المناطق الحرة على طول الساحل اللبناني.

٢- القطاع الخاص:

من المعروف أن النظام الاقتصادي الذي ساد في لبنان قبل الحرب الأهلية، كان نظاماً مفرطاً في ليبراليته. فدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقي في حدود ضيقة جداً قياساً على بقية بلدان العالم الرأسمالي، بشقيه البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية. وبالمقابل بقي النشاط الاقتصادي في لبنان وإلى حد بعيد، شأن المبادرة الفردية والقطاع الخاص. فكان هذا القطاع يتمتع بحرية شبه كاملة في تنظيم وادارة اعماله، خارج ادنى توجيه وخارج اي رقابة جديه من قبل السلطات العامة المسؤوله. هذا ويقتضي الكلام على خصائص هذا القطاع في لبنان، خصوصاً في الوقت الحاضر ، التمييز داخله بين قطاعين فرعيين: الأول وهو القطاع الخاص النظامي او ما يعرف عادة بقطاع الاعمال الخاص والثاني هو القطاع غير النظامي Informel sector.

أ- قطاع الاعمال الخاص:

ونقصد به طبقة او فئة رجال الأعمال المنخرطه في نشاطات اقتصادية حديثه، تتطلب حد ادنى من التراكم الرأسمالي ، وتخضع بصورة مبدئية، في ممارسة اعمالها، للقوانين والانظمة السارية الاجراء.

(١) قطاع الاعمال الخاص قبل الحرب :

إذا كان بالامكان القول بأن اداء الاقتصاد اللبناني المميز قبل الحرب الأهلية ، هو إلى حد بعيد من صنع هذا القطاع، يمكن القول بالمقابل ايضاً. بأن جوانب كثيرة ومهمة من الاختلالات الخطيرة التي عانت منها البنية الاقتصادية الاجتماعية كانت على علاقة وثيقة بالخصائص التي تميز بها هذا القطاع نفسه في تلك الفترة.

عندما حصل لبنان على استقلاله في عام ١٩٤٣ ، كان قطاع الاعمال الخاص فيه، يتمتع بقدر كبير من النشاط والحيوية، مقارنة بينه وبين قطاع الاعمال الخاص في معظم البلدان النامية التي حصلت على استقلالها ، خصوصاً البلدان العربية منها. ولكن هذا القطاع في لبنان، حمل معه من مرحلة ما قبل الاستقلال، عدداً من الخصائص التي لم تمكنه من ارساء مسيرة التطور الاقتصادي الاجتماعي في هذا البلد حتى منتصف السبعينات على قاعدة متوازنة، تجعله اكثر صلابة وقوة. وهذه هي أهم الخصائص التي ورثها قطاع الاعمال الخاص في لبنان من مرحلة ما قبل الاستقلال (٦).

اولاً: طغيان طابع الوساطه على هذا القطاع. فقد تركزت نشاطاته، بشكل شبه حصري، في تجارة الاستيراد والتصدير والترانزيت، وفي اعمال الصيرفه والمصارف والعقارات والمؤسسات السياحة. وكان قسم كبير من هذه النشاطات يتم لحساب الداخل العربي، الذي كان يتسع ويضيق تبعاً لظروف المنطقة ، السياسية. إلى أن اقتصر المجال الاقتصادي الاقليمي لقطاع الاعمال الخاص في لبنان في مرحلة الانتداب على الداخل السوري. ولم ينخرط هذا القطاع في النشاط الصناعي بمعناه الحديث، الا في الثلاثينات من هذا القرن وفي اعقاب ازمة ١٩٢٩ العالمية تحديداً. فكانت تجربته الصناعية من ناحية طرية العود، ومن

ناحية ثانية جزئية، اقتصرت على عدد محدود من فروع الصناعة التحويليه الخفيفة: صناعة الغزل والنسيج وصناعة المواد الغذائية بشكل رئيسي .

ثانياً : انفتاح هذا القطاع الواسع على الخارج : وهذه السمة هي على علاقة مباشرة بدور الوساطه. فقطاع الاعمال الخاص كان قد نشأ تاريخياً في احضان الشركات والمصالح الاجنبية، وظل على علاقة وطيدة معها .وقد أهلته لذلك الرعاية التي حصل عليها من قبل مؤسسات تربوية وتعليمية تابعة لارساليات اجنبية . والماسه الواسع بالتالي بلغاتها.

ثالثاً : تركز هذه القطاع جغرافياً، بشكل اساسي في بيروت ومحيطها الضيق من جبل لبنان .

رابعاً: تركز هذا القطاع اجتماعياً ، في عدد قليل من العائلات المنتميةبمعظمها إلى طائفه معينة.

وبقيت هذه هي السمات الرئيسيه لقطاع الاعمال الخاص، طوال الفترة الممتده من اواسط الاربعينات الى اواسط السبعينات . ذلك أن جملة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقه العربية في هذه الفترة، من احتلال فلسطين إلى ازدياد انتاج النفط الخام وعوائده المالية في بلدان الخليج والعراق، مروراً بقيام انظمة اقتصادية موجهه في اكبر بلدان المنطقه (مصر، سوريا، العراق) واقفال قناة السويس في اعقاب حرب ١٩٦٧، كل ذلك جعل قطاع الاعمال الخاص في لبنان ينمو ويتوسع كثيراً مع محافظته على سماته التقليديه.

فمن جهة، تغذى هذا القطاع من دفق رجال الاعمال الفلسطينيينوالسوريين والمصريين الهاربين من بلادهم، اضافة الى دفق رجال اعمال لبنانيين عادوا من مهاجرهم. وجميع هؤلاء واولئك كانوا لا يختلفون كثيراً عن رجال الاعمال

اللبنانيين المقيمين ، إن كان لناحية الاعمال المتمرسين بها أم لناحية خصائصهم الاجتماعية والذهنية . ومن جهة ثانية وهذا هو الأهم في الأمر، وجد قطاع الاعمال الخاص في لبنان نفسه في وضع المحتكر لدور الوسيط في حركة البضائع والرساميل والاشخاص التي اخذت تتنامى بسرعه بين بلدان المنطقة العربية والخارج، خصوصاً البلدان الصناعية العربيه. وذلك نتيجة لهجرة رجال الاعمال مع رساميلهم من البلدان العربية ذات الاقتصاد الموجه، وغياب قطاع الاعمال الخاص اصلاً في البلدان الأخرى (خصوصاً البلدان النفطية)، وتحول النشاط الاقليمي لمرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت، وفيما بعد اغلاق قناة السويس ، كل ذلك مضافاً إلى التقدم النسبي الذي كان يتمتع لبنان على صعيد تنمية موارده البشرية، خصوصاً لناحية مستواها التعليمي، وانفتاحها على الثقافات واللغات الاجنبية، وعراقة المؤسسات الاقتصادية اللبنانية في تعاملها مع الخارج .

وهكذا بقي الطابع الطاغي على قطاع الاعمال الخاص في لبنان طابع الوساطة باشكالها المختلفة: التجارية والمالية والخدماتيه الشخصية. وبقي سلوكه الاقتصادي يتميز بشكل عام بالتفتيش عن الاعمال التي تؤمن له اكبر هامش ممكن من الربح، بأسرع وقت، واقل جهد. وهي عموماً الاعمال التي يطغى عليها جانب المضاربة والشطاره. وهذا ما كان من جهة يُبعد قطاع الاعمال الخاص في لبنان عن النشاطات التي تتطلب استثمارات لا تعطي نتائجها ، إلا في الامدين المتوسط والطويل، من قبيل الاستثمارات الزراعية والصناعية، ويجعله من ناحية ثانية لا يكترث لتحديث مؤسساته الانتاجيه، إلا في الحدود التي لا يمس فيها طابعها الفردي والعائلي(٧). وبهذا الخصوص لا نجد توصيفاً لسلوك قطاع الاعمال الخاص في لبنان في تلك الفترة افضل من التوصيف التالي :

"بينما يصح القول أن نجاح قطاع الخدمات (في لبنان) يعكس حساً اقتصادياً مرهفاً ، وحساسية على صعيد الاسواق العالمية وتقلبات الاسعار واليقظة الذهنية والمهارة التجارية وفي انجاز الخدمات والمقدرة على تلبية الطلبات حسب اذواق

الزبائن- كذلك يصح ان نقول ايضاً ان النشاطات المرتبطة (بهذا القطاع) تحمل معها صفات معينة غير مقبوله وغير مؤاتيه. وهكذا ، احرزت المبارة و " الشطارة" اهمية قصوى تزيد على اهمية الابتكار المادي. واصبح التشديد على الربح عن طريق المساومة الماهره اهم من التشديد على علاقات العمل الثابته، أو على الصفقات التي ترتكز على مزايا البضائع المتبادله . كذلك فإن البحث عن الربح السريع السهل يبرز ميلاً للمضاربة في المشاريع ، ويصبح عاملاً مناقضاً للعمل الشاق الثابت ومناقضاً ايضاً للاستثمارات طويلة الأمد التي تبشر بمعدلات ارباح طويلة الاجل ولو على مستوى منخفض» (٨).

وحتى عندما اخذ قطاع الاعمال الخاص في لبنان يولي اهتماماً ملحوظاً بالصناعة بعد حرب ١٩٦٧، فإن القواعد التي حكمت سلوكه في هذا المجال بقيت تقريباً هي نفسها القواعد التي حكمت سلوكه في مجال الخدمات، لناحية التركيز على الفروع واساليب الانتاج التي تؤمن هوامش ربح كبيرة وسريعة بشكل أني، لا يأخذ بعين الاعتبار جملة الاسباب التي ادت إلى ارتفاع الطلب على منتجاتها من قبل الداخل العربي.

ب- قطاع الاعمال الخاص خلال الحرب الاهلية :

من المعروف أن اعظم الضرر الذي الحقته الحرب الاهلية بالاقتصاد اللبناني يتمثل بتقليص دور الوساطه الاقليمي لهذا الاقتصاد إلى حدوده الدنيا. مع ذلك نلاحظ أن قطاع الاعمال الخاص ابدى خلال فترة الحرب قدراً ملحوظاً من المرونه يتمثل بما يلي (٩):

اولاً: استطاعت بعض فروع قطاع الاعمال الخاص، المحافظة على مستوى مقبول من نشاطها، بالرغم من تقلص دورها الاقليمي خلال الحرب. ومنها بشكل خاص قطاع المصارف وعدد من فروع الصناعه.

ثانياً: مقابل تدهور اوضاع الخدمات الموجهة نحو السوق العربية ظهرت

مجموعة واسعة نسبياً من النشاطات الخدماتية الجديدة والحديثة الموجهة نحو السوق المحلية. منها على سبيل المثال خدمات الدعاية والاعلان والاعلام والمعلوماتية والاستشارات.

ثالثاً : انخرطت مجموعات كثيرة ترتبط بالميليشيات وقوى الأمر الواقع أو التي تعيش في كنفها ، في قطاع الاعمال الخاص. لممارسة نشاطات كانت معظمها تجارية. ويدخل قسم كبيرمنها في اطار ما يسمى « بالاقتصاد الموازي»: تهريب، تجارة ممنوعات ... الخ .

رابعاً : اعاد قسم لا يستهان به في قطاع الاعمال الخاص نشر نشاطاته الاقتصادية خارج مناطق القتال، وتحديداً خارج بيروت وضواحيها. وتناولت اعادة الانتشار هذه بشكل رئيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصناعة والتجارة.

خامساً : انتقل عدد كبير من رجال الاعمال اللبنانيين باعمالهم الى خارج لبنان : قبرص، اليونان وعدد من البلدات العربية.

ج - قطاع الاعمال الخاص وتحديات المستقبل .

السؤال المطروح هنا هو إلى اي حد يمكن لقطاع الاعمال الخاص في لبنان أن يضطلع بدوره في عملية النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار، آخذين بعين الاعتبار وضع هذا القطاع في الوقت الحاضر من جهة، ومن جهة ثانية جملة التحديات التي يواجهها من جراء التحولات الخطيرة في الاوضاع الاقتصادية الاقليمية والدولية.

(١)- التحولات في الاوضاع الاقتصادية الاقليمية والدولية والتحديات التي تفرضها :

التحدي الاكبر الذي يواجهه قطاع الاعمال الخاص في لبنان في الوقت

الحاضر هو زوال وضعه، المتمثل باحتكار عدد من المزايا التي كانت تفتقدها بلدان المنطقة العربية.

فبلدان هذه المنطقة ، التي اعتمدت في الماضي انظمة اقتصادية موجهة تقوم الآن بالتخلي تدريجياً عن هذه الانظمة وتسير على طريق التحرير الاقتصادي واطلاق العنان لقوى السوق.

ونلاحظ بالتالي أن القطاع الخاص فيها ينمو بشكل ملحوظ. اما البلدان المنتجة للنفط فأخذت تشهد منذ بداية السبعينات تحولات اقتصادية واجتماعية هائله، بفضل ما سمي في حينه بالفورة النفطية. فأصبح لديها احدث البنى التحتيه والمرافق العامة، من مرافئ ومطارات ومدارس وجامعات ومستشفيات وفنادق. كما انها حققت تقدماً كبيراً في مجال التعليم. وأصبح بامكانها إلى جانب ذلك استقدام ما تحتاجه من عناصر بشريه من مختلف الكفاءات والمؤهلات، مباشرة.

وإذا اضفنا إلى ذلك أن التقدم الهائل الذي تحقق على الصعيد العالمي في مجال تسريع الاتصالات والمواصلات والحصول على المعلومات، تكون المحصله ان هذه البلدان أصبح بامكانها التعامل مع الخارج مباشرة والاستغناء عن كثير من الخدمات التي كان يقدمها لها قطع الاعمال الخاص في لبنان .

هذا على الصعيد الاقليمي، أما على الصعيد الدولي، فقد أصبح من المعروف انه لا يمكن لاي بلد من بلدان العالم، بما فيها لبنان، أن يعيش في الوقت الحاضر على هامش ظاهرة العولمة المتزايدة للاقتصاد. بما تقتضيه هذه الظاهرة من انفتاح للاسواق على بعضها وازالة الحواجز والمعيقات بأنواعها المختلفة أمام حركة البضائع والرساميل، والتي أصبحت تجد ترجمتها العمليه في انضمام معظم بلدان العالم إلى اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية من جهة، والدخول في

تجمعات اقتصادية عملاقة من جهة ثانية . وبالفعل بدأ لبنان بأخذ خطوات عملية للانضمام إلى اتفاقية الغات من جهة، والدخول في الشراكة الاوروبية المتوسطية من جهة ثانية.

من ضمن هذه المعطيات المستجدة على الصعيدين الاقليمي والدولي، تصبح قدرة قطاع الاعمال الخاص في لبنان على الاضطلاع بدوره في عملية النهوض الاقتصادي، مرتبطة إلى حد بعيد بقدرته على خوض معترك المنافسه الاقتصادية مع الأخرين. ليس فقط في الاسواق الدولية والاقليمية وانما ايضاً في السوق المحلية . فهل ان وضع هذا القطاع الحالي يمكنه من خوض هذا المعترك؟

(٢) - الوضع الحالي لقطاع الاعمال الخاص في لبنان :

بالرغم من المرونة النسبية التي ابداها قطاع الاعمال الخاص في لبنان خلال الحرب الأهلية ، فإنه بقي بشكل عام يتميز بالخصائص نفسها التي كان يتميز بها قبل الحرب ، زد على ذلك الارهاق الذي خرج به من هذه الحرب، ومعاناته من تأثيرات سلبيه لبعض جوانب السياسة المالية والنقدية التي تعتمدها السلطات المسؤولة في الوقت الحاضر (سياسة رفع الفوائد). وكل ذلك يجعل القطاع المذكور عاجزاً في الوقت الحاضر عن مواجهة التحديات المفروضة عليه والاضطلاع بدوره كاملاً في عملية النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار. ويبرز هذا العجز، بشكل واضح من خلال نتائج التحقيق الاحصائي لدى المؤسسات الذي اجري مؤخراً في اطار دراسة سوق العمل (١٠)، والذي تناول تحديداً المؤسسات الاقتصادية المسجله في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويمكن تلخيص خصائص قطاع الاعمال الخاص في لبنان كما تظهر من خلال هذا التحقيق كما يلي :

(أ) - الطابع الفردي للمؤسسات . فالمؤسسات المصنفة كفردية تشكل ٥٠,٥٪ من مجموع المؤسسات، يضاف إليها جزء كبير من المؤسسات المصنفه في بند «غيرها أو غير محدد» والبالغ نسبتها ٢٥,٨٪ من مجموع المؤسسات. في حين ان

المؤسسات التي تأخذ شكل شركات محدودة المسؤولية ، تشكل ٩٪ . أما المؤسسات التي تأخذ شكل شركات مغفله فلا تزيد نسبتها عن ٤٪ من مجموع المؤسسات وتتركز بشكل خاص في قطاع الخدمات المالية . أي أن ١٣٪ فقط من المؤسسات الاقتصادية في لبنان يتمتع في الوقت الحاضر بهيكلية عصرية .

(ب)- ضعف القاعدة الرأسمالية للمؤسسات، فنسبة المؤسسات التي يزيد رأسمالها عن ٥ مليارات ل.ل. لا تتجاوز ٣٪ من مجموع المؤسسات .

(ج) - ضعف الجهاز المعلوماتي في المؤسسات، فمن أصل ٥ مليار دولار من التجهيزات (ما عدا الارض والبناء) التي تملكها المؤسسات التي شملها التحقيق، لا يمثل الاستثمار في التجهيزات المعلوماتية اكثر من ٢.٤ ٪ . وما يلفت الانتباه في هذا المجال هوان نحو ٧٢٪ من اصحاب الاعمال، أعلنوا عن رفضهم ادخال تقنيات جديدة إلى مؤسساتهم و ٦٥٪ منهم اعلنوا عن رفضهم ادخال المعلوماتية إلى مؤسساتهم.

(د)- في حين تبدو بعض قطاعات الخدمات (قطاعات المال والتعليم والصحة والفنادق والمطاعم) مقتنعه بضرورة اعادة النظر الذاتية المستمرة بوسائل عملها نجد ٧٠٪ من المؤسسات ترفض اعادة هيكلة نفسها. وتتفشى هذه الظاهرة بشكل خاص في قطاع الصناعة، وعلى الاخص في صناعة الانسجة والآلات والمواد البلاستيكية وصناعة المنتجات الزراعية والغذائية، فتكتفي هذه المؤسسات (باستثناء قطاع الطباعة والنشر) بالآت قديمة وتجهيزات تجاوزها الزمن وتحافظ على قوى عامله غير مؤهلة.

(هـ)- اعلن مسؤولو نحو ٦٪ من المؤسسات التي شملها التحقيق انهم على وشك وقف اعمالهم في حين يفكر ٤٪ منهم في تقليص نشاط مؤسساتهم ونلاحظ بهذا الخصوص إن المسح الصناعي الذي جرى في الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٥ (١١) أظهر

ان نحو ١٠٪ من المؤسسات الصناعية قد اختفت في خلال عام واحد من الزمن.

ومن ناحية ثانية يظهر عجز قطاع الاعمال الخاص في لبنان عن مواجهة التحديات الكبيرة المفروضة عليه في الوقت الحاضر، من خلال تصرفه في الخلوة الاقتصادية التي عقدت في شهر تموز الماضي. فلم يكن بمستطاعه ان يتقدم في هذه الخلوة من المسؤولين بخطة عمل واحدة متكاملة للنهوض بالاقتصاد اللبناني. وانما تقدمت كل من هيئاته بورقة خاصة، هي عبارة عن لائحة بالمطالب التي تعني تحديداً القطاع الذي تمثله الهيئة المعنيه، والتي لا يمكن حتى اعتبارها خطة عمل قطاعية .

الخلاصة هي أن قطاع الاعمال الخاص في لبنان يمر بازمة بنيوية تتعلق بتوجهاته الاقتصادية نفسها واساليب عمله وذهنيته واطره المؤسسيه. التي انقطعت خلال عقدين من الزمن عن مواكبة التطورات الهائلة التي حدثت في الفنون الانتاجية واسواق الاستهلاك. ولا يكفي ان تقتصر مساهمة الدولة في عملية النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار، فقط على اعادة البنية التحتية وتأمين الاستقرار المالي والنقدي وتحديث بعض الاطر التشريعية والمؤسسية المحفزة لنشاط القطاع الخاص، وترك الباقي على عاتق هذا الأخير. فطبيعة الازمة التي يمر بها هذا القطاع، تتطلب من الدولة ان تلعب ايضاً دوراً كبيراً في مساعدته على القيام باعادة الهيكلة اللازمة.

ب- القطاع الخاص غير النظامي :Informel Sector

(١) مفهوم القطاع غير النظامي :

ليس هنالك مفهوم بعينه محدد للقطاع غير النظامي . ولكن الاعتبار الرئيسي الذي يؤخذ به للتمييز بين القطاع النظامي (او الرسمي) والقطاع غير النظامي (او غير الرسمي)، هو علاقة كل منهما بالحكومة. فالقطاع النظامي تعترف به الدولة ويخضع لاجراءاتها وقوانينها التنظيمية. في حين أن القطاع غير النظامي هو الذي لا يخضع على الاطلاق، أو يخضع في حدود ضيقه جداً ،

للاجراءات والقوانين التنظيمية الحكومية خصوصاً، فيما يتعلق بالتشغيل وعلاقات العمل. وبذلك يعتبر هذا القطاع امتداداً للقطاع التقليدي، انما خارج النشاط الزراعي. ومن خصائصه الرئيسية:

- الاعتماد على اسلوب انتاجي كثيف العمل واستعمال معدات بسيطة . مما يجعل معامل رأس المال/ العمل فيه منخفضاً مقارنة بالقطاع النظامي.
- سهولة الدخول الى القطاع والخروج منه والقدرة على التكيف مع تبدل الاوضاع.
- بقاء العاملين فيه خارج نطاق تطبيق معايير العمل وانظمة الضمان والحماية الاجتماعيين.
- انتاج سلع وخدمات منخفضة التكاليف نسبياً .
- تدني مستوى الانتاجية.

ويتكون القطاع غير النظامي بشكل رئيسي من " المنتجون المستقلون" و "العاملون في منازلهم" و"العاملون بدون اجر" و " العاملون بشكل متقطع" في قطاعات الخدمات غير الحكومية وقطاع الصناعة الحرفية .

(٢) التعامل مع القطاع غير النظامي :

ونلاحظ ان حجم القطاع غير النظامي يزداد في الوقت الحاضر، خصوصاً في البلدان النامية حيث يشكل بالنسبة للعاملين « استراتيجية بقاء ». ففي هذه البلدان، حيث لا وجود لتعويضات عن البطالة، يكون العامل الذي لا يجد فرصة عمل بأجر في القطاع النظامي امام خيارين ، اما الموت جوعاً او القبول بعمل متدني الانتاجية في القطاع غير النظامي.

وازاء ظاهرة ازدياد اهمية القطاع غير النظامي في الناتج المحلي ودوره في امتصاص البطالة، اخذت دعوات المؤسسات والهيئات الدولية (البنك الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر القمه الاجتماعية في

كوبنهاغن ١٩٩٥) تتكاثر، لايلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام والكف عن النظر إليه على انه سمة من سمات التخلف. وبالتالي التعامل معه على اساس أنه قادر على اتاحة فرص العمل وانتاج السلع والخدمات للفئات الفقيرة. ومن جملة الاقتراحات التي تقدم عادة في هذا المجال، التشديد بشكل خاص على وجوب اعتماد نهج للتعامل الرسمي مع القطاع غير النظامي يقوم على اساس اخضاع هذا القطاع، وبموازاة نموه وتطوره، تدريجياً للقانون. ومن جملة الاجراءات التي يجب اتخاذها بهذا الخصوص .

- تبسيط اجراءات تسجيل المشروعات وتخفيض تكاليفها .
- تطبيق القوانين تطبيقاً مرناً بحيث يمكن تحسين ظروف العمل والاجور ومستوى الحماية الاجتماعية . دون اخراج المشاريع من السوق.
- اعتماد سياسة ضريبية تيسر للمشروعات في هذا القطاع فرص النمو والتطور.
- تسهيل وصول العاملين في القطاع الى فرص التمويل بفوائد وشروط ميسره.
- تسهيل وصول العاملين في القطاع إلى اسواق التموين والتصريف .
- التدريب على المهارات الادارية.
- تزويد مؤسسات القطاع بالمعلومات والمشورة.

(٣) القطاع غير النظامي في لبنان :

إلى الآن لم يشكل القطاع غير النظامي في لبنان موضوعاً للدراسة. والواقع هو أن قاعدة المعلومات اللازمة للقيام بمثل هذه الدراسة هي غيرمتوفرة في الوقت الحاضر. وعليه لا يمكن بهذا الخصوص سوى تقديم بعض ملامح هذا القطاع في لبنان، من خلال ما هو متوفر من معلومات عامة وبعض المعطيات الاحصائية الجزئية. وبهذا الخصوص نلاحظ ما يلي :

اولاً : أن تفشي ظاهرة الهجرة في لبنان تحد بشكل عام من توسع القطاع غير النظامي في هذا البلد.

ثانياً : أنه بالرغم من ازدياد دفق الهجرة نحو الخارج خلال الحرب الاهلية ، فإن القطاع غير النظامي في لبنان شهدا توسعاً ملحوظاً في تلك الفترة، خصوصاً فيما يتعلق بالنشاطات الخدماتيه. وهذا ما يمكن الدلالة عليه من خلال ما يلي :

(أ) انخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال الحرب بمقدار الثلثين في حين أن حجم القوى العاملة زاد بنسبة الثلث تقريباً.

(ب) وفي حين أن الناتج المحلي من قطاع الخدمات كان في اواسط التسعينات قد وصل تقريباً (بالاسعار الثابتة) إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، فإن عدد العاملين في هذا القطاع قد تضاعف في اقل تقدير .

(ج) الازدياد الواضح خلال الحرب لاعداد الباعة المتجولين وتفشي ظاهرة استخدام الارصفة والمساكن كأماكن لممارسة النشاط الاقتصادي ، بسبب الخراب والدمار الكبيرين اللذين لحقا بالمؤسسات الاقتصادية.

ثالثاً : إذا اعتبرنا ان القطاع غير النظامي يتكون بشكل رئيسي من منتجين مستقلين وعاملين في منازلهم وعاملين بدون اجر وعاملين بشكل متقطع، نستطيع ان نكون فكرة عامة وغير مباشرة عن حجم القطاع غير النظامي في لبنان في الوقت الحاضر، وذلك من خلال بعض النتائج التي جاء بها مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن الذي جرى في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

في المسح المذكور يشكل " العاملون لحسابهم" خارج القطاع الزراعي نحو ١٩٪ من مجموع القوى العاملة. ويشكل العاملون بشكل متقطع نحو ١١,٣٪ من مجموع القوى العاملة. ويشكل العاملون داخل المساكن نحو ٢,٧٪ من مجموع القوى العامله. أما العاملين بدون اجر فيشكلون نحو ١,٨٪ من مجموع القوى العامله.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هنالك تقاطعات كثيرة بين هذه الفئات، مما يعني انه لا يمكن التوصل الى الحجم التقريبي للقطاع غير النظامي في لبنان من خلال جمع هذه الارقام.

من ناحية ثانية نلاحظ أن نسبة الذين يستفيدون بشكل أو بآخر من ضمانات وتقديمات اجتماعية (المستفيدون من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي والعاملون في القطاع العام والمستفيدون من انظمة تأمين خاصة)، يشكلون نحو ٤٧٪ من مجموع القوى العاملة. وإذا اضفنا إليهم ارباب العمل والعاملين في الزراعة، ترتفع هذه النسبة إلى نحو ٦٠٪ .مما يعني ان نحو ٤٠٪ من القوى العاملة هم خارج التأمينات الاجتماعية.

(٤) مساهمة القطاع غير النظامي في التشغيل والناتج المحلي والسياسة الرسمية اتجاهه:

من مجمل هذه الارقام يمكننا ان نخرج بتقدير لحجم القطاع غير النظامي في لبنان يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة. وإذا اخذنا بعين الاعتبار أن انتاجية هذا القطاع هي دون المستوى العام للانتاجية في البلاد، يمكن تقدير مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بما يتراوح بين ١٥و٢٠٪ . وبالرغم من أهمية القطاع النسبية داخل الاقتصاد اللبناني فلا نلاحظ ان لدى الحكومة سياسة خاصة تجاهه .وإذا كان القطاع المذكور لا يحظى من قبل السلطات المسؤولة بعناية خاصة، فهو بالمقابل يعمل في اطار من التساهل من قبلها. وهنا لا بد من الإشارة إلى ان الاهتمام الذي بدأت تبديه الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، بأقامة الأطر المؤسسيه لمنح القروض للمؤسسات الفردية والصغيرة بشروط ميسرة ، إلى جانب الاهتمام بالتدريب المهني والاداري لفئات فقيرة من المواطنين، وخاصة النساء، على اقامة مشاريعها الخاصة، انما يساهم في نهاية الامر في رفع مستوى القطاع غير النظامي في لبنان.

حواشي القسم الثاني

(١) - IRFED. Besoins et possibilités de développement du Liban, 2 Tomes. Mission IRFED- LIBAN. 1960 - 1961.

(٢) - نجيب عيسى : « الاصلاح الاقتصادي وإعادة الاعمار في لبنان » الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٩٣.

(٣) - لجنة الخبراء «تقرير حول مرتكزات الاستقرار الاقتصادي في لبنان» جريدة السفير العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٢.

(٤) - World Bank "Lebanon stablization and Reconstruction " Vol.1. January 8. 1993. Report No 11 406- LE.

(٥) «كيف يستطيع لبنان المنافسة في الاقتصاد العالمي » في مجلة الاقتصاد والاعمال ، بيروت كانون اول/ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٦) انظر بهذا الخصوص- COULAND. J."Le mouvment syndical au Liban 1914- 1946" éd. Sociales. Paris 1965.

*DUBAR.C.et NASR.S. " Les classes sociales au Liban" Presses de la Fondation Nationale de Sciences Politiques , Paris. 1976.

*GHAZI-S. " L´entrepreneur et l´Etat dans la crise Libanaise" thése de Doclorat IEP-Paris 1991.

(٧)- انظر بهذا الخصوص :

* DUBAR-et NASR. op. cit.

* GHAZI- S op . cit .

(٨) يوسف صايغ «اقتصادات العالم العربي» الجزء الاول . لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

(٩) نجيب عيسى ، الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار ، الامم المتحده - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- اسكوا ، ١٩٩٣.

(١٠) المؤسسة الوطنية للاستخدام : " دراسة سوق العمل ، نتائج التحقيق الاحصائي لدى المؤسسات" بيروت ١٩٩٧.

(١١) وزارة الصناعة والنفط- المديريه العامه للصناعة «تقرير عن المسح الصناعي النتائج النهائية » كانون اول ١٩٩٥.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع الماء